

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الخميس، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس. (سري لانكا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود من ٩٠ إلى ١٠٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة
بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أفتح باب الإدلاء ببيانات، أود أن أذكر جميع الوفود بأنه تم إغلاق قائمة المتكلمين في هذه المرحلة من عملنا، وفقا لبرنامج عملنا وجدولنا الزمني. وآمل أن تكون جميع الوفود التي تعترم أخذ الكلمة خلال المناقشة العامة قد تمكنت من التسجيل في القائمة قبل الموعد النهائي. الباب مفتوح الآن للتسجيل في قائمة المتكلمين في المناقشة المواضيعية وفي الجلسة العامة بشأن أساليب عمل اللجنة وتخطيط البرامج.

كما أود أن أذكر الوفود بأنني أعول على تعاونها في التقيد بالمدة الزمنية المحددة للبيانات والتكلم بسرعة معقولة من أجل السماح بترجمة شفوية سليمة. ويمكن نشر البيانات الأطول على بوابة البيانات الإلكترونية.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أيضا أن أرحب بالسيد إيوان تيودور، الأمين العام للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأشكره على حضوره.

السيدة هانلوميوانغ (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم، وأؤكد لكم دعم تايلند لعمل المكتب واللجنة الأولى.

تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وتايلند، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/77/PV.2).

لم يكن تحقيق السلام والاستقرار والسعي إلى نزع السلاح أبدا أكثر أهمية مما هما الآن، وذلك بالنظر إلى التحديات المتعددة التي يحاول العالم التصدي لها. وعلى الرغم من الطابع الملح لتلك التحديات التي تواجه المجتمع الدولي فمن المؤسف أن بطء وتيرة نزع السلاح وتراجع الثقة والاطمئنان قد أديا إلى تفاقمها. وفي الوقت نفسه فإن ارتفاع الإنفاق العسكري، وتحديث أسلحة الدمار الشامل وانتشارها،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر

المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-61725 (A)



معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وينضم إلى الوفود الأخرى في دعوة الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى التصديق عليها دون تأخير. ويجب أن نوحّد جهودنا ضمن هذه الأطر نحو تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وبقيام تايلند بذلك فإنها مستعدة للعمل مع مختلف الشركاء وفي أطر متعددة يمكن أن تؤدي إلى نفس الهدف، سواء كان ذلك يعني معاهدة حظر الأسلحة النووية أو مبادرة ستوكهولم لنزع السلاح النووي أو غيرهما.

إن تصعيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الأخير لإجراء تجارب القذائف التسيارية العابرة للقارات ولإطلاق القذائف التسيارية هو تطور مثير للقلق ويهدد السلم والاستقرار في المنطقة. تحت تايلند جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف تجاربها للقذائف التسيارية، والامتنال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تضع عقبات أمام الحوار. كما نود أن نشجع جميع الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة على أن تظل منخرطة عبر الوسائل الدبلوماسية وأن تبذل قصارى جهدها لتنشيطها. وتؤكد تايلند من جديد دعمها الكامل للعمل القيم الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من الأنشطة النووية ورصدها وحماية السلامة والأمن والضمانات النووية.

إن تعزيز الثقة والاطمئنان، بالموازاة مع السعي إلى نزع السلاح، أمر هام لصون السلم والاستقرار. وعلى الصعيد الإقليمي، ستواصل تايلند تعزيز تدابير بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية على أساس المبادئ الأساسية للقانون الدولي، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للرابطة وقيمها ومعاييرها المشتركة. وبوصف تايلند الدولة الوديدة لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا أو معاهدة بانكوك، فإنها ملتزمة تماما بإبقاء منطقتها خالية من الأسلحة النووية. ونحن نؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف المناطق وندعو إلى بذل المزيد من الجهود للتعهد بالتزامات ملزمة قانونا بشأن الضمانات الأمنية في سياق تلك المناطق. وقد رحبنا أيضا باتخاذ الجمعية العامة مقرها

والنقد في التكنولوجيا ذات الصلة، وتزايد مخاطر الأمن السيبراني، قد أدت إلى زيادة تعقيد البيئة الأمنية العالمية وجعلت التنبؤ بآثارها أكثر صعوبة.

إن الأمم المتحدة لا تنقصها الأفكار بشأن كيفية تعزيز نزع السلاح وتحقيق السلم والأمن. ولا نحتاج للنظر إلى أبعد من تقرير الأمين العام عن "خطةنا المشتركة" (A/75/982)، ولا سيما الأفكار الواردة في خطة السلام الجديدة المقترحة مثل الدعوات إلى وضع إطار زمني للقضاء على الأسلحة النووية وحظر الهجمات الحاسوبية على الهياكل الأساسية المدنية. الكثير من تلك الأفكار مبنية على المقترحات التي قدمها الأمين العام قبل بضع سنوات في تقريره عن "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح". وعلى الرغم من التطورات الجديدة لا تزال الفلسفة الأساسية لنزع السلاح كوسيلة لإنقاذ البشرية والأرواح البشرية صالحة اليوم. وفي نهاية المطاف، ما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية الجماعية المستدامة للعمل معا والعمل الآن من أجل اتباع سياسات لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وتحقيق السلم والأمن المستدامين للجميع حتى يمكن للأمن البشري أن يستتب. ولهذا السبب تؤيد تايلند الجهود المبذولة لوضع "خطة السلام الجديدة" على أساس المصالح المشتركة للدول. كذلك نأمل لها أن تكمل جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الأمن البشري، بما في ذلك جهوده في أبعاد جديدة.

إن بإمكان العالم، بل ويتعين عليه، أن يستغني عن الأسلحة النووية. الفشل في اعتماد نتيجة في المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كان مخيبا للآمال. إننا نحث جميع الأطراف على إعادة تأكيد التزاماتها بتنفيذ تعهداتها بموجب جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار بطريقة متوازنة. وفي نفس الوقت فإن التطورات الإيجابية الأخيرة في إطار معاهدة حظر الأسلحة النووية هي أمر مشجع. لقد أرسى اجتماعها الأول الناجح للدول الأطراف أساسا سليما سيكمل ويعزز معاهدة عدم الانتشار. ويهنئ وفد بلدي أيضا الدول الأربع التي صدقت مؤخرا على

طلبا لتمديد الموعد النهائي المحدد بموجب المادة ٥. وسنعرز التعاون الإقليمي والدولي لجعل تايلند خالية من الألغام.

إن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية ويجب أن تقتصر استخداماته على الاستخدامات السلمية. وفي هذا الصدد، نؤيد عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية من خلال معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول بغية منع تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة أخرى لسباق التسلح.

إن هناك حاجة ملحة لمعالجة الارتفاع المقلق للتهديدات السيبرانية. وترحب تايلند بالعمل الذي يقوم به بشأن هذه المسألة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشدد على أن برامج بناء القدرات ضرورية للتصدي لتحدياتنا السيبرانية المتزايدة.

وترحب تايلند أيضا باعتماد خطة العمل الإقليمية للرابطة المتعلقة بتنفيذ معايير السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني.

وفي الختام، نأمل أن تسفر جهود هذه اللجنة عن أثر إيجابي وزخم تمس الحاجة إليه لأعمال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وتؤكد تايلند من جديد تقيدها بالوفاء بالتزاماتها الدولية والعمل مع جميع الأطراف لإيجاد عالم أكثر أمنا وسلاما.

السيد سانشيس كيسليش (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. يمكنكم الاعتماد على دعم المكسيك لنجاح عملنا. وأعرب أيضا عن تقدير وفد بلدي لملاحظات رئيس الجمعية العامة (انظر A/C.1/77/PV.3) والممثلة السامية ناكاميتسو (انظر A/C.1/77/PV.2).

إن السياق الأمني الدولي الحالي يبعث على القلق. وبينما نواصل مواجهة ويلات جائحة مرض فيروس كورونا يبدو أن القاعدة هي التباطؤ الاقتصادي العالمي وأزمة الغذاء العالمية والتوترات الجيوسياسية والإنفاق العسكري وتحديث الترسانات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطر الاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية قد

٧٣/٥٤٦ المتعلق بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

كما أن انتشار أسلحة الدمار الشامل الأخرى يتطلب اهتمامنا الكامل. إننا ملتزمون في جنوب شرق آسيا بإبقاء منطقتنا خالية من أسلحة الدمار الشامل، على النحو الذي يدعو إليه ميثاق الرابطة. ولا تزال التهديدات الناجمة عن الأسلحة الكيميائية كبيرة في أجزاء كثيرة من العالم. ولذلك ندعو الدول الأعضاء إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وخاصة هذا العام، الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخولها حيز التنفيذ. ونشدد أيضا على مدى إلحاح بناء آلية التحقق بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية بغية التصدي للانتشار في ذلك المجال.

ولا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تسفر عن سقوط أعداد هائلة من الضحايا في جميع أنحاء العالم، وكثيرا ما ترتبط بالجريمة عبر الوطنية والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان. لقد أصبح الاتجار غير المشروع بها عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك ترحب تايلند باعتماد الوثيقة الختامية (A/CONF.192/BMS/2022/1) لاجتماع الدول الثامن الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهي الوثيقة التي تحدد أيضا جدولاً قويا لأعمال المؤتمر الاستعراضي الرابع لبرنامج العمل هذا. وترحب تايلند ترحيبا خاصا بقرار إنشاء برنامج تدريبي للزمالات من أجل تعزيز المعرفة التقنية وبناء القدرات في المجالات ذات الصلة. كما أيدت تايلند إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، وتؤكد من جديد التزامها بمبادئ ومقاصد معاهدة تجارة الأسلحة، التي نعمل على التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

وبوصف تايلند دولة طرفا في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد فقد نجحت في إعادة أكثر من ٩٨ في المائة من الأراضي الآمنة إلى أصحابها. بيد أنه نظرا لتحديات شتى، بما في ذلك القدرة على الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، قدمت تايلند

بالدعوة إلى عالمية معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن المراقبة الفعالة للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية، لأننا ندرك اهتمام الجماعات الإرهابية الوشيك بحيازة واستخدام أسلحة دمار شامل.

لا يوجد شك في أثر التوافر الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مجتمعاتنا. فالتدفقات غير المسؤولة لها وتحويل وجهتها والاتجار غير المشروع بها هي أساس النزاعات في جميع مناطق العالم. إنها تغذي ظواهر مثل الجريمة المنظمة وتزيد من حدة العنف، لأنها تحصد المزيد من الأرواح كل يوم. وللأسف، كلما زاد توافر هذه الأسلحة كلما كان العنف بديلا أكثر جاذبية للسلام. إن من الأهمية القصوى عدم جعل تلك الحقائق أمرا طبيعيا وممارسة المسؤولية المشتركة عن تعزيز الآليات السياسية والقانونية القائمة. ونلاحظ بارتياح أن مختلف العمليات قد حققت نتائج ناجحة. إن اجتماع الدول الثامن الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه المعقود مؤخرا، والمؤتمر الثامن للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، يبينان بوضوح أنه على الرغم من عدم سهولة إدراج جميع شواغل الدول وتطلعاتها إلا أن الروح البناءة للمجتمع الدولي قد سادت في نهاية المطاف لصالح الأمن الدولي. ونقدر أيضا العمل الجاري بشأن الذخيرة ونكرر التأكيد على أنه عنصر لا يمكن فصله عن أي مناقشة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وندعو إلى تعزيز التوافق والتكامل بين مختلف العمليات في ذلك الصدد.

تشير المكسيك إلى أوجه التشابه بين جميع مكونات الهيكل الدولي، وتسلط الضوء بشكل خاص على قرار مجلس الأمن ٢٦١٦ (٢٠٢١)، الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر الماضي، والذي يتضمن عددا من الأحكام المتعلقة باحترام عمليات حظر الأسلحة التي تقرها الأمم المتحدة. ويشجع القرار أيضا على زيادة التعاون وتبادل المعلومات بشأن المتجرين ودروب الاتجار والمعاملات المالية غير المشروعة وأنشطة السمسرة في الأسلحة أو تحويل وجهتها.

أصبح حاضرا أكثر من أي وقت مضى. وهذا هو السبب في أن النتائج التي يمكن أن يحققها اللجنة الأولى تتسم بأهمية وضرورة خاصة. لقد حان الوقت لدعم تعددية الأطراف، وللتعاون وإظهار التضامن في مواجهة تلك التحديات والوفاء بالولاية المركزية لهذا المحفل.

ويرى بلدي أنه يتحتم تجنب العواقب الإنسانية الكارثية التي قد تتجم عن تفجير نووي. فلا يزال نزع السلاح النووي، بعد ٧٧ عاما من تأسيس الأمم المتحدة، عملا لم يتم إنجازه. وبدلا من أن نرى تقدما نحو تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية، نرى أن الاتجاهات الراهنة تُظهر تشبها بالمنطق الزائف للردع وجميع المخاطر التي تتطوي عليه. بكل بساطة، أسلحة الدمار الشامل لا تضمن الأمن الدولي - بل تعرض البشرية للخطر. وفي هذا الصدد، نأسف لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد كان ذلك المؤتمر فرصة عظيمة لتأييد الالتزامات القاطعة للدول الأطراف، ووضع تدابير جديدة لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح، وتعزيز الفعال للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وعلى الرغم من تلك النتيجة، لا يزال نظام هذه المعاهدة ساريا. وسبواصل بلدي الترويج لها إلى جانب الصكوك الأخرى الملزمة قانونا بشأن نزع السلاح النووي، من تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية إلى الأعمال التحضيرية للاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي ستشرف المكسيك برئاسته.

كما نرفع أصواتنا عاليا لصالح عالمية الصكوك الأخرى المتعلقة بهذه المسألة، على أمل أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، وأن يتم في نفس الوقت احترام نص وروح هذه المعاهدة. ويدين بلدي أيضا تطوير أو استخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى، ونحث الدول الأطراف في الأطر المتعددة الأطراف التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على الامتثال لالتزاماتها واحترامها، لأن استخدام تلك الأسلحة يمثل أيضا تهديدا خطيرا. ومنذ فترة رئاسة المكسيك للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ومع مراعاة منطق التأزر، قمنا

الروسي، نواصل دعوة الرئيس بوتين إلى التصرف وفقا للالتزامات الدولية، ووقف غزو روسيا لأوكرانيا وسحب القوات، والعودة إلى المفاوضات الدبلوماسية كطريق لحل النزاع.

كما أن استمرار كوريا الشمالية في برامج القذائف التسيارية والنووية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، وإطلاقها مؤخرا قذيفة فوق اليابان يظهران أيضا تجاهلا متهورا للقواعد الدولية. إنهما يقوضان أمننا ويشكلان تهديدا خطيرا له. والتقارير التي تقيد بأن كوريا الشمالية تستعد لإجراء تجربة نووية تثير قلقا شديدا. يجب على المجتمع الدولي أن يقف صفا واحدا ليثبت أن تلك الأعمال غير مقبولة. إن قعقة السيوف النووية الروسية وفي الواقع إطلاق كوريا الشمالية للقذائف الأخيرة قد أكدا لنينزيلندا أهمية مكافحتنا للأسلحة النووية. وهذه معركة خضناها طيلة عقود، في العديد من المحافل المختلفة وبالتنسيق مع مجموعة كبيرة من الشركاء. إنها معركة لم تحقق بعد نتائج مرضية. ولكن كما أكدت رئيسة وزرائنا هنا في الأمم المتحدة (انظر A/77/PV.10) قبل بضعة أسابيع، فإن هذا جهد سنواصل بذله.

أن نرى مرة أخرى التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو أمر يدل على الحاجة الملحة إلى السعي إلى القضاء التام عليها. فالسبيل الوحيد لضمان سلامة شعوبنا من العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية هو عدم وجودها. لقد اعتدنا بالطبع على وصفنا بالساذجين بسبب سعيينا الدؤوب إلى عالم خال من الأسلحة النووية وإيماننا بأنه يمكن تحقيق هذا العالم. ولكن أليس البديل هو الذي يتطلب التوهم بإمكانية تحقيق المستحيل؟ ألن يؤدي استمرار وجود حوالي ١٤ ألف سلاح نووي - والكثير منها في حالة تأهب قصوى - إلى الإغراء أو المخاطرة باستخدامها من قبل شخص ما في مكان ما؟ ألن تقضي التهديدات باستخدام الأسلحة النووية، التي تصدر في أوقات اشتداد التوتر وضعف الثقة، إلى المخاطرة بسوء التقدير أو المبالغة في رد الفعل مما يؤدي إلى تججيرها؟ ألن تؤدي البيانات المستمرة حول الأهمية الحاسمة للدردع النووي لأمن الدولة في نهاية المطاف إلى زيادة انتشار الأسلحة النووية؟ كما قالت رئيسة وزرائنا، لا شك في أن نزع

وثمة أدلة متزايدة على أن الفضاء الخارجي والفضاء السيبراني يُستخدمان بطريقة تتنافى مع السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أوجه التشابه الكبيرة بين المجالين من حيث الحاجة إلى الحفاظ على استخداماتهما السلمية إلا أنهما يُعتبران مرة أخرى مجالين صالحين ومشروعين للمواجهة أو الردع، وهذا أمر مثير للقلق. إن التنمية العالمية تعتمد على استخدام الفضاء السيبراني والفضاء الخارجي أكثر من أي وقت مضى. ومن الضروري ضمان الاستدامة طويلة الأجل للأنشطة السلمية، وربطها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها.

أختمت بياني بالتذكير بأن نزع السلاح ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق عالم أكثر أمنا وسلاما. ويجب أن تعطي آلية نزع السلاح الأولوية للحوار والتعاون والمفاوضات بحسن نية. لذلك فمن مصلحتنا أن نجري مداولات بناءة تغيدنا جميعا وتعزز البيئة الأمنية.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، اسمحو لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تعيينكم وأن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل.

يبدو أنه في كل عام عندما نجتمع في اللجنة الأولى تسجل بياناتنا قلقنا إزاء تدهور البيئة الأمنية العالمية، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وفشل محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف في التصدي لذلك بطريقة قوية أو عاجلة على النحو المناسب. ولا تبدو مثل هذه البيانات كافية على الإطلاق في عام ٢٠٢٢.

إن أداء عملنا يتم في ظل السحابة المظلمة لغزو روسيا غير المبرر وغير القانوني ودون استفزاز لأوكرانيا. إن ما تُسمى "الاستفتاءات" الروسية في شرق وجنوب أوكرانيا تشكل عملا عدوانيا جديدا وإضافيا وانتهاكا للقواعد الأساسية للقانون الدولي. نحن ندين بشدة أعمال روسيا، ولا نعترف بمحاولات روسيا غير القانونية لتغيير حدود أوكرانيا أو سيادتها الإقليمية، بما في ذلك من خلال ضم أراضيها. إن أي خطوات من جانب روسيا تخاطر بمزيد من التصعيد للحرب في أوكرانيا هي خطوات متهورة. وكما فعلنا منذ بداية الغزو

الذخائر العنقودية واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. إننا ندين كل استخدام لهذه الأسلحة ونحث جميع الأطراف في النزاعات الحالية على الامتناع عن استخدامها.

ويساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم ذي مغزى بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. فيجب أن يترجم ذلك المحفل بشكل مجد تطور التفاهات الموضوعية بشأن المحظورات والقواعد والحدود إلى تقدم رسمي متفق عليه. ونأسف لأن بعض الدول تحبط جهود أغلبية متزايدة في ذلك الصدد. ويجب علينا نحن ومؤسسات نزع السلاح القائمة أن نبرهن على أننا على مستوى مهمة التصدي لأحدث تحديات جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح، حتى ونحن نواصل التصدي للتحديات القديمة أيضا.

وأخيرا، فإن التحديات الماثلة أمامنا هائلة، ويبدو أن الخطر المتزايد هو خطر داهم. ولكننا لسنا انهزاميين ولن نسمح للتشاؤم بأن يثني عن السعي إلى عالم أكثر أمنا وأمانا. وسنواصل القيام بدورنا.

السيد عبد الخالق (مصر) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أهنيكم بحرارة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة للجمعية العامة. وبإمكانكم، سيدي، وأمانة اللجنة أن تطمئنوا إلى دعم وفد بلدي.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في "ائتلاف البرنامج الجديد"، وهي أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والمكسيك ونيوزيلندا، وبلدي مصر.

في البداية يهنيكم، سيدي الرئيس، ائتلاف البرنامج الجديد على توليكم رئاسة اللجنة الأولى هذا العام. وأود أن أؤكد لكم تعاون هذا الائتلاف الكامل.

وكما يعلم الأعضاء جيدا، تتعقد دورة هذا العام وسط تحديات عالمية جسيمة للسلم والأمن. لقد تغير العالم بشكل كبير منذ العام الماضي. ويشعر الائتلاف بالقلق والفرع إزاء التهديدات باستخدام

السلاح النووي يشكل تحديا هائلا. ولكن إذا مُنحنا الاختيار - ونحن لدينا الخيار - فمن المؤكد أننا سنختار تحدي نزع السلاح وليس عواقب استراتيجية فاشلة للردع القائم على الأسلحة.

إن نزع السلاح هو الخيار الذي اتخذته أوتياروا ونيوزيلندا. ولهذا السبب نحث جميع البلدان على الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهو أوضح رسالة ممكنة يستطيع أن يوجهها بلد عن معارضته لتلك الأسلحة والتزامه بتحقيق عالم خال منها. لقد أظهر الاجتماع الأول الناجح للدول الأطراف في هذه المعاهدة، إلى جانب الإعلان وخطة العمل المعتمدين فيه، التزام وتصميم مؤيدي المعاهدة على التقدم في نزع السلاح النووي بطريقة شاملة وشفافة. ونحن نشجع جميع البلدان على الانضمام إلينا في تلك الجهود.

إن اختيارنا لنزع السلاح بدلا من الدمار هو أيضا السبب في أننا نواصل الدعوة إلى إحراز تقدم ملموس بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا نزال نشعر بخيبة أمل شديدة إزاء قرار روسيا عرقلة نتائج المؤتمر الاستعراضي. ولكن ذلك لن ينال من التزامنا بالسعي إلى التنفيذ الكامل للمعاهدة ولما دنتها السادسة على وجه الخصوص. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعالج العجز الطويل الأمد في الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار في مجال نزع السلاح بغية استعادة الثقة بأنها ما زالت تعتزم التخلي عن ترساناتها النووية - ليس عندما يحين الوقت المناسب لها ولكن بالإلحاح الذي يتطلبه التزام لم يتم الوفاء به لمدة ٥٠ عاما.

وبطبيعة الحال، ليس نزع السلاح النووي هو التحدي الوحيد الذي نواجهه. لا يزال المدنيون يتحملون وطأة جميع النزاعات، بما في ذلك الوطأة الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ويسر نيوزيلندا أنها منخرطة بنشاط في التفاوض على إعلان سياسي بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وتتطلع إلى إقراره رسميا في الشهر المقبل في أيرلندا. وفي الوقت نفسه تواصل أوتياروا ونيوزيلندا تشجيع إضفاء الطابع العالمي على معاهدات الأسلحة التقليدية وتنفيذها بالكامل، بما في ذلك اتفاقية

ونعرب أيضا عن قلقنا العميق المستمر إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية. إن نزع السلاح النووي التزام قانوني ويظل حتمية أخلاقية ومعنوية ملحة - لم يتم الوفاء بها بعد. وبناء على ذلك، سيواصل الائتلاف الدعوة إلى تنفيذ تدابير ملموسة وشفافة ومتعاضدة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها لنزع السلاح النووي كجزء من الوفاء بالالتزامات والتعهدات بموجب معاهدة عدم الانتشار. وفي عام ١٩٩٥، مددت معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، تحت شعار "الدوام مع المساءلة". وشجعنا أنه قد نوقشت مقترحات متواضعة بشأن تحسين الشفافية والمساءلة في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي لاستعراض المعاهدة. وعلى الرغم من فشل المؤتمر الاستعراضي، ينبغي أن نسعى بشكل جماعي إلى البناء على تلك المقترحات لتعزيز تنفيذ معاهدة عدم الانتشار في دورة الاستعراض المقبلة.

وفي غضون ذلك، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء السياسات والبيانات التي تبتعد أكثر عن هدف القضاء التام على الأسلحة النووية وتتنقص من المعايير العالمية ذات الصلة، بما في ذلك المعايير المناهضة لاستخدام الأسلحة النووية واختبارها. ونرى علامات مقلقة جدا على أن مخزونات الأسلحة النووية تتزايد الآن. والبيئة الأمنية العالمية ليست عذرا للنقاعس عن العمل فيما يتعلق بتحقيق نزع السلاح النووي. بل إنها تعزز إلحاحه. وفي عالم نكتنفه التحديات، يكرس قدر هائل من الموارد لصيانة الترسانات النووية وتطويرها وتحديثها. ويمكن استخدام هذه الموارد بشكل أفضل في السعي لتحقيق مستقبل أفضل، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن الواضح أن آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح لا تحقق نتائج. وبالإضافة إلى فشل مؤتمر استعراضي آخر لمعاهدة عدم الانتشار، فإن استمرار ركود مؤتمر نزع السلاح لا يمكن الدفاع عنه. ومن التطورات الإيجابية التي شهدناها هذا العام الاختتام الناجح للاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في فيينا. ويعكس ذلك الاجتماع وخطة العمل للتنفيذ التي

الأسلحة النووية والخطاب النووي ذي الحدة المتزايدة. فالتوترات الدولية الأخيرة، بما في ذلك النزاع في أوكرانيا، قد اتخذت بعدا نوويا متزايدا. ونؤكد بقوة من جديد على أن أي استخدام للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. إننا ندين بشكل قاطع جميع التهديدات النووية، سواء كانت صريحة أم ضمنية وبغض النظر عن الملابسات.

وإزاء تلك الخلفية، يأسف الائتلاف بشدة لعدم التوصل إلى أي نتيجة موضوعية في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٢ - وهو الفشل الثاني على التوالي للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في الاتفاق على وثيقة ختامية. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء أثر ذلك التطور على مصداقية هذه المعاهدة ونظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومن المهم أن نسلط الضوء على أن مشروع الوثيقة الختامية قد أعاد التأكيد على الالتزامات والتعهدات القائمة المتعلقة بنزع السلاح النووي - والتي تظل سارية إلى أن يتم تنفيذها بالكامل - بما في ذلك الاضطلاع بهذا التنفيذ بشكل قاطع. ويتوقع الائتلاف من جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تنفذ تلك الالتزامات والتعهدات تنفيذا كاملا. وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بالدول الحائزة للأسلحة النووية، فإن عدم التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر الاستعراضي لا يعفيها من الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها.

ومما يبعث على القلق الشديد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الخاضعة ل ضمانات الردع النووي الموسعة قد زادت من المكانة البارزة للأسلحة النووية في مذاهبها وسياساتها ومواقفها الأمنية والنوعية. ويرى ائتلاف البرنامج الجديد أن هذا الاتجاه يتعارض مع هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويحث الائتلاف جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على تعزيز جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة والالتزامات ذات الصلة المتفق عليها في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي لاستعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

ومع اقترابنا من بداية دورة الاستعراض المقبلة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٢٣، هناك حاجة واضحة وملحة إلى أن تتصدى جميع الدول الأطراف في المعاهدة التحديات التي تواجه المعاهدة. ونحن بحاجة إلى تصميم واضح وموحد وطريق محدد إلى الأمام نحو التنفيذ الكامل للالتزامات بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وقبل كل شيء من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويتعين عليها أن تظهر روح قيادية في هذا الصدد لوقف تآكل معاهدة عدم الانتشار وتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد بحر العلوم (العراق): السيد الرئيس، يود وفد العراق الإعراب عن خالص التهنية لتسلمكم مهام منصب رئيس اللجنة الأولى في دورتها السابعة والسبعين لعام ٢٠٢٢، ولأعضاء المكتب الآخرين التي تتعقد في منعطف هام تشهد فيه البيئة الأمنية الدولية توترات متصاعدة، الأمر الذي يتطلب منا جميعاً تضافر الجهود وتقديم الدعم الكامل لكم ولفريقكم لإنجاح أعمال دورة هذا العام. والشكر موصول لرئيس وأعضاء مكتب اللجنة الأولى

في دورته السابقة لعام ٢٠٢١. كما يود وفد بلدي أن يضم صوته إلى بيان مندوب إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في مجموعة دول حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

يؤمن العراق بأن تعزيز عالمية الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بنزع السلاح، ولا سيما تلك المعنية بنزع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، هي الضمانة الوحيدة بعدم استخدام أو التهديد باستخدام تلك الأسلحة من أجل تقادي الآثار الكارثية التي يمكن أن تنجم عن تلك الأسلحة الفتاكة نظراً لطابعها التدميري على الإنسان والبيئة على حد سواء. ومن هذا المنطلق، يشدد العراق على ضرورة إبقاء موضوع نزع السلاح النووي على رأس أولويات المجتمع الدولي ولحين تحقيق الغاية النهائية المتمثلة بالقضاء التام والكامل على الأسلحة النووية والحيلولة دون استخدامها أو التهديد باستخدامها في أي ظرف وتحت أي ذريعة.

اعتمدها الإرادة السياسية الجديرة بالثناء والالتزام الحقيقي لجميع الدول التي شاركت في تلك العملية. ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، بوصفها تدبيراً فعالاً بشأن نزع السلاح النووي، تتسق تماماً مع معاهدة عدم الانتشار وتكملها.

ويلتزم الائتلاف التزاماً تاماً بمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن الأساسي التذكير بأن أساس اعتماد معاهدة عدم الانتشار هو الصفقة الكبرى، التي أعيد تأكيدها في نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥. إن أي ادعاء بالحق في حيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى يتعارض مع موضوع معاهدة عدم الانتشار وغرضها، ويهدد بتقويض مصداقيتها وفعاليتها.

ويؤكد الائتلاف المساهمة الكبيرة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في جهود نزع السلاح النووي وفي الوصول إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنفاذ البروتوكولات الملحقه بتلك المعاهدات واستعراضها بهدف سحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية. ويؤكد الائتلاف على أهمية التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ونقر بالتنظيم الناجح الذي قام به الأمين العام في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١ للدورتين الأولى والثانية لمؤتمر لوضع معاهدة لإنشاء المنطقة على أساس ترتيبات توصلت إليها جميع دول المنطقة بحرية، وتشجعنا النتائج. وينبغي أن نستفيد من التقدم المحرز حتى الآن.

وقبل ٢٥ عاماً تقريباً، دعا وزراء خارجية الائتلاف حكومات كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الثلاث القادرة على صنع الأسلحة النووية إلى الالتزام التزاماً قاطعاً بإزالة أسلحتها النووية وقدراتها في مجال الأسلحة النووية والموافقة على بدء العمل فوراً بشأن الخطوات العملية والمفاوضات اللازمة لتحقيق ذلك. وتظل هذه الدعوة سارية المفعول حتى تحقيقها.

الأثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناجمة عنها والطويلة الأمد؛ فضلا عن فقدان الأراضي الزراعية وصعوبة الوصول إلى مصادرها. وفي هذا السياق، تواصل المؤسسات الوطنية العراقية جهودها في مواجهة التحديات وإعداد خطط طوارئ للمناطق المحررة وحسب الأولويات لإجراء أعمال المسح والإزالة وتسجيل ضحايا المخلفات الحربية، وتوعية المجتمعات المتأثرة والنازحين قبل عودتهم إلى مدنها لتأمين العودة الآمنة لهم. كما يعرب العراق عن شكره لجميع الدول والجهات التي قدمت الدعم والمساعدة له في هذا المجال، مؤكدا الحاجة الماسة إلى مواصلة الدعم والمساعدة للمؤسسات الوطنية من قبل المجتمع الدولي من أجل التخلص من هذا النوع من الأسلحة الفتاكة للعنصر البشري والاقتصادي والبيئي على حد سواء.

يرحب العراق باعتماد التقرير السنوي الأول (انظر A/77/275) للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، المنشأ بقرار الجمعية العامة ٧٥/٢٤٠ لعام ٢٠٢٠؛ معربا عن دعمه الكامل واستعداده لبذل الجهود من أجل إنجاح الدورتين الرابعة والخامسة المزمع انعقادهما في العام القادم، وبما يسهم في اعتماد توصيات لدعم الدول النامية في مواجهة التحديات والأخطار الناجمة عن استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى التهديدات المتصاعدة في هذا المجال.

فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يرحب العراق باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن الذي يعقد كل سنتين المعني ببرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة بتوافق الآراء، ويتطلع إلى تنفيذ التوصيات الواردة، ولا سيما تلك المتعلقة ببرنامج زمالات الأمم المتحدة المعني ببناء القدرات في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

يعيد العراق، إيمانا بأهمية النهج متعدد الأطراف في العديد من المجالات ومنها نزع السلاح، تأكيد أهمية الدور الذي يؤديه مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، ويشدد مجددا على ضرورة اضطلاع الدول الأعضاء في

وفي هذا السياق، يعرب وفد العراق عن خيبة أمله لفشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي لاستعراض المعاهدة عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ على التوالي، مشددا على ضرورة التحلي بالإرادة السياسية والمرونة اللازمة لتجاوز التحديات والعقبات التي تم مواجهتها في السابق من أجل المضي قدما في اعتماد الخطوات والتوصيات للقضاء الكلي على تلك الأسلحة التدميرية.

يجدد العراق تحذيره من مغبة استمرار المماثلة في عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط لأن ذلك سيقوض نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار، وبما يؤثر سلبا على مصداقية المعاهدة وتحقيق عالميتها، مؤكدا على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بشكل عام، والدول الثلاث الراعية لهذا القرار على الخصوص، بالمسؤوليات لإنشاء هذه المنطقة وبما يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، يدعو العراق إلى دعم الجهود الرامية لدعم مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مرحبا بالنجاح والمخرجات التي تحققت خلال الدورتين الأولى والثانية. ومن هذا المنطلق، يحث العراق جميع الأطراف المعنية على مواصلة دعمها لإنجاح الدورة الثالثة المزمع انعقادها خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم، مؤكدا موقفه الداعي إلى ضرورة أن تشكل تلك الجهود والنتائج مسارا متوازيا لدعم الجهود الدولية والأممية الرامية لإنشاء تلك المنطقة وفقا للقرار الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ والقرارات اللاحقة ذات الصلة. كما يرى العراق إنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط بدون انضمام الكيان الإسرائيلي إلى معاهدة عدم الانتشار النووي كطرف غير نووي من أجل نزع أسلحته النووية وإخضاع جميع منشآته النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لا يخفى على حضراتكم الخطر الذي تمثله الألغام والمتفجرات من المخلفات الحربية على الدول الأعضاء، ومنها بلدي العراق في عمليات إزهاق أرواح الآلاف من الأشخاص أو إعاقتهم، بالإضافة إلى

الأسلحة النووية. واستنادا إلى ذلك الاعتقاد، صدقنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونرحب بدخول المعاهدة حيز النفاذ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ وعقد اجتماعها الأول للدول الأطراف في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه، الذي اعتمد إعلانا سياسيا وخطة عمل. ونود أن نرى، على سبيل الأولوية، تنفيذها بصورة كاملة من جانب جميع الدول، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ونعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي والدعامة الأساسية في السعي إلى نزع السلاح النووي. ويعرب وفد بلدي عن خيبة أمله العميقة إزاء الفشل المتتالي للمؤتمرين التاسع والعاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في اعتماد وثيقة ختامية تحظى بتوافق الآراء. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إظهار إرادتها السياسية الحقيقية لتمكين المؤتمر الحادي عشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة من التوصل إلى نتيجة مجدية وملموسة ومستدامة لزيادة تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار.

ونشدد على أهمية وصلاحيات هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ونرحب بعقد الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح في نيسان/أبريل ونشدد على تأييدنا الكامل لعملها، الذي يجب تكثيفه من خلال تنشيط الإرادة السياسية لتحقيق نتائج مجدية للنهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي.

ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح، بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل على مدى العقدين الماضيين. ولا بد من معالجة هذه الحالة بعناية وعلى وجه السرعة. ويجب أيضا تكثيف الجهود من أجل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بسرعة وبدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتعترف بنغلاديش بالحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الدول في استحداث الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها

المؤتمر بالمسؤولية الكاملة في إبداء المرونة اللازمة والتحلي بالإرادة السياسية من أجل استئناف المؤتمر دوره التفاوضي، ووضع حد للجمود الذي يعانيه لقرابة عقدين كاملين.

وفي الختام، نود أن نجدد تمنياتنا للجنة النجاح وتحقيق النتائج المرجوة وبما يلبي شواغل الدول الأعضاء. ولضيق الوقت سترفع الكلمة إلكترونيا إلى موقع بوابة البيانات الإلكترونية.

السيد عبد المغيث (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أهنتكم بحرارة، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأنا واثق من أننا سنعقد دورة مثمرة تحت قيادتكم القديرة. ونرحب أيضا بأعضاء المكتب في اللجنة.

وتؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2). وأود أن أتشاطر وإياكم بضع نقاط بصفتي الوطنية.

لقد ولدت الأمم المتحدة من رحم أهوال الحرب العالمية الثانية، وتوخت عالما خاليا من الأسلحة النووية في أول قرار لها (القرار ١ (د-١)). ومرت ستة وسبعون عاما منذ ذلك الحين. ومن المحزن أن وعد نزع السلاح لا يزال بعيد المنال. وستظل أجيالنا الحالية والمقبلة تعيش في ظل الخوف الدائم من وقوع كارثة نووية. ويجب أن يتحد المجتمع الدولي ضد حيازة حفنة من الدول للأسلحة النووية على نحو دائم، في تجاهل تام لسلامة البشرية وأمنها.

إن التزام بنغلاديش بنزع السلاح العام الكامل هو التزام تام لا يتزعزع. إنه التزامنا الدستوري ولا يزال مبدأ أساسيا لأهداف سياستنا الخارجية التي تركز على السلام. وإذ تسترشد بنغلاديش بذلك المبدأ، فإنها تظل في الطليعة في الوفاء بالتزامات أعلى بموجب جميع معاهدات نزع السلاح الرئيسية المتعددة الأطراف.

وتكرر بنغلاديش التأكيد على قلقها البالغ إزاء الموقف الحالي الصعب والمعقد في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ونعتقد بأن الضمان النهائي للسلام والأمن الدوليين يكمن في القضاء التام على

بنزع السلاح. لقد جلبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فوائد هائلة لشعوبنا، ومع ذلك فإن اعتمادنا المتزايد على التكنولوجيات الرقمية قد خلق نقاط ضعف جديدة. وترفض بنغلاديش بشدة الاستخدام غير القانوني أو الضار لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التي لا تتسق مع أهداف صون السلام والأمن الدوليين. وندعو إلى بذل جهود متعددة الأطراف لحماية الفضاء السيبراني من أن يصبح ساحة للنزاع. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد التزامنا بنجاح الفريق العامل الجديد المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢١ المنشأ عملاً بالقرار ٢٤٠/٧٥ ونشدد على أهمية بناء قدرات الدول الأعضاء وتدابير بناء الثقة لتعزيز استقرار الفضاء السيبراني وأمنه.

تشدد بنغلاديش على الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأعضاء في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية حصراً. وانطلاقاً من هذا الاقتناع، أصبحنا عضواً في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في العام الماضي. ونعتقد أنه ينبغي للدول، بغض النظر عن مستوى قدرتها في البحوث والتكنولوجيا في مجال علوم الفضاء، أن تتمكن من عرض وجهات نظرها وشواغلها عند تحديد القواعد المستقبلية للفضاء الخارجي. ونكرر دعوتنا إلى وضع صك دولي ملزم قانوناً لمنع تسليح الفضاء الخارجي.

يتطلب تحقيق جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح إرادة سياسية قوية والتزاماً حقيقياً. لقد حان الوقت لإظهار أننا نعني حقاً العمل من خلال كسر الجمود، بدايةً، في خطابنا. وعندئذ فقط يمكننا أن نحرز تقدماً حقيقياً في الاقتراب من هدف إقامة عالم يسوده السلام وأكثر أماناً. وبنغلاديش على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق ذلك الهدف. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم وفد بلدي الكامل لكم في كل جهودكم لإنجاح هذه الدورة.

السيدة سكيف (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأتمنى لكم ولأعضاء المكتب الآخرين كل النجاح. وأنتم تحظون بالدعم الكامل من وفد بلدي خلال هذه الدورة.

في الأغراض السلمية، بما في ذلك توليد الطاقة والرعاية الصحية والزراعة، من بين حقوق أخرى. ونعتقد أن هذه الحقوق تترتب عليها مسؤوليات معينة، ومن هذا المنطلق، نقوم ببناء أول محطة للطاقة النووية في بنغلاديش لدعم جهودنا الإنمائية. ونذكر بشدة مسؤولياتنا ونمضي قدماً وفقاً لأعلى معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونكرر دعمنا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ونشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. وتؤمن بنغلاديش بأهمية التمسك بمصادقية ونزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونؤكد من جديد أيضاً تأييدنا الكامل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وننتقل إلى العمل مع المجتمع الدولي لتعزيز الاتفاقية لمواجهة تحديات المستقبل.

إن بنغلاديش تشاطر بشكل كامل المجتمع الدولي الشعور بالقلق من أن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وإساءة استخدامها يشكل تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم. وما فتئنا نؤيد باستمرار اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وندعو إلى تنفيذه بسرعة وفعالية. نرحب بالعقد الناجح للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل وبوثيقته الختامية. ونرحب أيضاً بقرارها إنشاء برنامج دائم مكرس للتدريب بمنحة زمالة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتعزيز المعارف والخبرات التقنية في المجالات المتصلة بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، لا سيما في البلدان النامية. ونؤكد من جديد أيضاً تقييدنا بالوفاء بالتزاماتنا بموجب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها، التي نحن طرف فيها.

لا يزال التقدم التكنولوجي السريع، بما في ذلك في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية، يعيد تعريف الخطاب المتعلق

في ذلك الدراسات القائمة على الركائز السبع التي لا غنى عنها لكفالة الأمن المادي والتكنولوجي النووي أثناء النزاع المسلح.

وفي ذلك الصدد، نعرب عن قلقنا العميق إزاء التهديد الذي تتعرض له البشرية من جراء وجود الأسلحة النووية واستخدامها والتهديد باستخدامها والأثر الإنساني، وكلها ذات أهمية بالغة بسبب سياقنا الدولي الحالي. يمثل استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. ونكرر أيضا ندائنا إلى المجتمع الدولي، كما فعلنا بصفتنا رئيسا لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاجتماع الذي يعقد للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، أن يشرع في مفاوضات واعتماد صك عالمي ملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية في أقرب وقت ممكن. وهذا حق مشروع لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتدرك الأرجنتين المصلحة المشتركة للبشرية جمعاء وبالحق السيادي لكل الدول في المشاركة في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية حصراً. ولذلك، فإن بلدي مقتنع بأن سياق التسليح في الفضاء الخارجي ووضع الأسلحة أو استخدامها هناك، إلى جانب كونهما تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، من شأنهما أن يؤثرتا على التنمية المستدامة لبلداننا. وتؤيد الأرجنتين إجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وفي غياب هذه الجهود، من المناسب والضروري تعزيز تدابير بناء الثقة والشفافية في الفضاء الخارجي.

وقد عملت الأرجنتين بنشاط من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن

١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتسعى باستمرار إلى تحديث إطارها التنظيمي، وتشارك في أهم آليات التنسيق لعدم الانتشار والأمن التكنولوجي والمادي، وتحسن القدرة على التنفيذ الفعال لولايتها. وفي هذا الصدد، نعمل بالتنسيق مع جميع الهيئات الوطنية المختصة لتحديث تقرير التنفيذ الوطني، الذي قدمت أحدث نسخة منه في عام ٢٠٢٠. ونود أيضا أن نعرب عن الأهمية التي نوليها لاتفاقية الأسلحة البيولوجية،

لقد وضعت الأرجنتين سياسة دولية ذات شقين للأمن وعدم الانتشار. الأول يتعلق بالحق في التنمية والاستخدام السلمي للتكنولوجيات المتقدمة، في حين أن الثاني يتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، ووسائل إيصالها والتكنولوجيات ذات الصلة.

ولدى بلدي برنامج نووي كبير وسلمي حصري، لأننا منتج ومصدر للتكنولوجيا النووية. وفي ذلك الصدد، نلتزم بتقيده صارما بالمعايير المكرسة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي ذلك الصدد، نأسف لأنه على الرغم من الجهود التي بذلها رئيس المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، لم يتمكن المؤتمر للمرة الثانية على التوالي من اعتماد وثيقة ختامية أو توصيات ختامية للنهوض بتنفيذ المعاهدة. وفي ذلك السياق، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتثال لالتزاماتها التي لا لبس فيها بالقضاء التام على ترساناتها النووية بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والالتزامات المنبثقة عن المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار. ونؤكد من جديد أن معاهدة عدم الانتشار لا تنشئ أي حق في حيازة أي دولة للأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. إذ تنشئ المعاهدة وضعاً مؤقتاً. ونشدد على التزام الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، فيما يتعلق بتقييم ذلك الصك، بالتفاعل والحوار والتفاوض بشأن جميع الجوانب المتعلقة بالحقوق والالتزامات التي تشير إليها المعاهدة. وفي ذلك الصدد، نقدر الدعم من الرئيس طوال فترة المؤتمر وعمليته التحضيرية.

ونعرب عن قلقنا إزاء المخاطر التي تواجه المنشآت النووية التي تحتوي على مواد نووية ومشفعة في أوكرانيا والتي يمكن أن تتأثر بالنزاع في ذلك البلد، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى وضع حد للأعمال العدائية. ونعرب عن دعمنا لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية واستقلالها وتقاريرها عن الأمن والضمانات التكنولوجية والمادية، بما

ويتشاطر بلدنا هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ويعتقد أنه لا يمكن لأي آلية لنزع السلاح النووي أن تكون فعالة بدون انضمام جميع الأطراف المعنية. وندعو في ذلك الصدد إلى تنفيذ أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن الإنفاذ السريع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وما فتئت جمهورية طاجيكستان تلتزم التزاما كاملا بتنفيذ أحكام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، منذ انضمامها إليها في عام ١٩٩٥. وتؤيد طاجيكستان فكرة أنه ينبغي اعتبار أي استخدام للأسلحة الكيميائية، تحت أي ظرف من الظروف وفي أي مكان وفي أي وقت ومن قبل أي شخص، انتهاكا للقانون الدولي. وتُعلّق أهمية كبيرة على التنفيذ الفعال لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتسعى طاجيكستان جاهدة إلى رؤية آسيا الوسطى خالية من الألغام الأرضية وتدعو الشركاء الدوليين إلى الإسهام في تحقيق ذلك الهدف النبيل.

وتؤيد طاجيكستان الدور القيادي للأمم المتحدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتعتبره حاسما لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بوصفه آلية رئيسية متعددة الأطراف لكبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونسلم بالدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز الحوار بين الدول الأعضاء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تخلق فرصا هائلة للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولا سيما للنهوض بأهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

وتتميل أخطار مثل الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات والأسلحة والجريمة السيبرانية وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود إلى الزيادة باطراد. ولذلك، ستعقد حكومة طاجيكستان ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وشركاؤهما المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بأمن الحدود الدولية والإقليمية والتعاون الإداري

وأن نؤكد من جديد عزمنا على بناء توافق في الآراء بغية نجاح المؤتمر الاستعراضي التاسع. ونأمل أن يختتم المؤتمر الاستعراضي أعماله باتخاذ تدابير فعالة لتعزيز الاتفاقية، بعد ٥٠ عاما من فتح باب التوقيع عليها.

ونؤكد من جديد التزامنا بجدول أعمال نزع السلاح واتفاقات تنظيم الأسلحة التقليدية، بما في ذلك ما يتعلق بالتحديات الناشئة التي تشكلها تكنولوجيا الأسلحة الذاتية التشغيل. وفي ذلك الصدد، نذكر بأن الأرجنتين اقترحت، بالتعاون مع بلدان، صكا ملزما قانونا في شكل بروتوكول إضافي للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، نأمل أن يسهم في معالجة تلك المسألة.

وأخيرا، نشدد على التزامنا بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وسيطلب ذلك بذل جهود متجددة على الصعيد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. ومن الضروري كذلك ضمان وجود تجارة خاضعة للرقابة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والصحية والجنسانية وأبعاد حقوق الإنسان لهذه المسألة، فضلا عن إدارة الذخائر طوال حياتها.

السيد بوبوزودا (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأكرر تأكيد دعم وفد بلدي الكامل لرؤاستكم طوال الدورة.

لا يزال القضاء على التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل من أهم المسائل في العالم. وتعزيز الآليات المتعددة الأطراف لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، في ذلك السياق، أمر أساسي لصون الأمن والاستقرار العالميين. وتعلق طاجيكستان أهمية كبيرة على زيادة تعزيز نظم نزع السلاح وعدم الانتشار وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عنصر أساسي في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتوسيع نطاق التعاون بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وتحقيقا لتلك الغاية، كانت طاجيكستان من بين البلدان الخمسة في آسيا الوسطى التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

الدول والافتقار إلى الإرادة لضمان التعايش القائم على احترام القيم العالمية للسلام والتضامن. وعلاوة على ذلك، تُبَدَّد الموارد الثمينة وتُحوَّل على حساب القطاعات الحيوية للاقتصاد والتعليم والزراعة والرعاية الصحية. إننا ندعو إلى خفض الإنفاق العسكري من أجل زيادة فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين التغطية الصحية، خاصة وأن البشرية لا تزال تواجه جائحة مرض فيروس كورونا وغيرها من التحديات الرئيسية التي تؤثر على أمننا ورفاهنا الجماعي. وتحقيقاً لتلك الغاية، من الأهمية بمكان الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار وتنفيذها على حد سواء. وتظل غابون ملتزمة التزاماً قوياً بنظام عدم الانتشار. ويشهد مرفق الرصد الاهتزازي الذي يقام في جنوب شرقي بلدا في إطار تنفيذ المعاهدة على التزام بلدي الثابت في ذلك الصدد. وتدين غابون استخدام الأسلحة الكيميائية ليس فقط بسبب أثارها المدمرة بل كذلك بسبب المعاناة الإنسانية التي لا توصف التي تسببها. وغابون طرف في الصكوك الدولية التي تحظر استخدام تلك الأسلحة، بما في ذلك بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، الذي دخل حيز النفاذ في شباط/فبراير ١٩٢٨. وهو أول صك رئيسي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ونحن كذلك طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي فتح باب التوقيع عليها في باريس في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ودخلت حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧. ويجب علينا أيضاً أن نحرز تقدماً في ذلك الصدد.

وإذ ننتقل إلى الأسلحة التقليدية، نرحب بالتقدم الملموس الذي أُحرزَ باعتماد الصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها؛ وبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه؛ وقبل كل شيء، اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة الملزمة قانوناً في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وأرحب بانضمام بلدي إلى معاهدة تجارة الأسلحة، الأمر الذي يعزز دعوتنا في المعركة ضد انتشار الأسلحة. وتدعو غابون إلى إزالة العقبات المستمرة أمام التنفيذ الكامل

لمكافحة الإرهاب ومنع حركة الإرهابيين في دوشانبي، بطاجيكستان، يومي ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وندعو الأعضاء إلى حضور ذلك المؤتمر الهام.

وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد التزام طاجيكستان بالتعاون الوثيق مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وإيجاد حلول لتحدياتنا العالمية.

السيد مونغار موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أهنتكم، سيدي الرئيس، شأني شأن الذين تكلموا قبلي في هذه المناقشة العامة، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

ونؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، ونيجيريا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/77/PV.2). ونشكرهما على بيانيهما.

لقد بعث اعتماد عملية نزع السلاح العام الكامل الآمال في أن نرى يوماً ما عالماً خالياً من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وبعد عدة عقود، خابت تلك الآمال بسبب عدم إحراز تقدم كبير بل والتراجع المقلق في المسألة. وبطبيعة الحال، كانت هناك بعض الإنجازات التي يمكن أن نعزوها إلى مشاركتنا الجماعية لصالح نزع السلاح. وينطبق ذلك على اعتماد اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف لنزع السلاح، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومؤخراً معاهدة حظر الأسلحة النووية. ولم يتم الاتفاق في كل من عام ٢٠١٥ وهذا العام على وثيقة ختامية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وعلاوة على ذلك، فإن التصويت السلبي المتكرر على القرارات التي تدعو إلى إجراء تخفيض كبير في الترسانات النووية ونزع السلاح يعكس افتقاراً واضحاً إلى الإرادة لإحراز تقدم في تنفيذ ركائز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح.

إن غابون ملتزمة بنزع السلاح الرأسي والأفقي. ولا ينصف إبقاء الأولوية لنزع السلاح الرأسي الذين يريدون أن يروا عالماً خالياً من تهديد الأسلحة النووية. ويقوم التسليح المفرط على انعدام الثقة بين

العالمي؛ وضمان عدم الانتشار النووي وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية؛ وتعزيز فهم دقيق لواقع استخدام الأسلحة النووية، لا سيما من خلال تشجيع زيارات القادة الدوليين وغيرهم إلى هيروشيما وناغازاكي.

لقد كان هناك انخفاض مستمر في المخزون النووي العالمي منذ ذروة الحرب الباردة. ويجب الحفاظ على ذلك الاتجاه التنازلي وعدم عكسه. وبدء المفاوضات واختتامها في وقت مبكر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أمر حاسم لمنع زيادة عدد الأسلحة النووية. وتدعو اليابان الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أو الإبقاء عليه.

وقد عُقد اجتماع رفيع المستوى، في الشهر الماضي، لمجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بمشاركة العديد من رؤساء الدول والحكومات والوزراء. وخلال الاجتماع، أعاد رئيس الوزراء كيشيدا تأكيد أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر، وشدد على ضرورة الإبقاء على كل الوقف الاختياري القائم لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية. وتحت اليابان جميع الدول على بذل كل جهد ممكن لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق والامتناع عن أي خطاب تحريضي يتعلق باستخدام الأسلحة النووية. إن خطاب الرئيس بوتين، في ذلك الصدد، بشأن القوة النووية الروسية، في سياق العدوان على أوكرانيا، يتناقض تماما مع البيان المشترك للقادة الذي أدلت به خمس دول حائزة للأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير، والذي يؤكد أنه لا يمكن كسب حرب نووية ويجب ألا تخاض مطلقا. وتحت اليابان الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الاتحاد الروسي، على الوفاء - لا بالأقوال، بل بالأفعال - بالالتزام الحاسم الذي قطعت في بيانها. وتدين اليابان الأقوال والأفعال التي تنطوي على تهديدات نووية من قبل الاتحاد الروسي في سياق عدوانه على أوكرانيا.

وينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة للحد من خطر الاستخدام غير المقصود للأسلحة النووية. وستسهم الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية

لتلك الصكوك، ولا سيما فيما يتعلق بالتحديد والوسم، فضلا عن حفظ المعلومات وتبادلها.

وما فتئ رئيس الجمعية العامة يدعونا، منذ الأيام الأولى لمناقشتنا، إلى الاضطلاع بدورنا في طليعة جهود نزع السلاح من أجل البشرية. ويجب علينا أن نتصدى لتلك التحديات الهائلة. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا إذا التزمت الدول الأعضاء المجتمع هنا التزاما صادقا بأن تفعل ذلك.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنيكم، سعادة السفير موهان بيريس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل. وسيتم تحميل النص الكامل للياباني في يومية الأمم المتحدة.

لقد مرت سبعة وسبعون عاما على إلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي. وقد أسندت اليابان إلى نفسها، منذ تلك اللحظة، مهمة أخذ زمام المبادرة في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. فيجب ألا تتكرر أبدا مأساة هيروشيما وناغازاكي. ومن المؤسف أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ لم تعتمد بسبب اعتراض بلد واحد فقط. ولكن، ينبغي ألا تعوق تلك النتيجة المريعة بأي حال من الأحوال مسارات عملنا المشتركة نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وتحقيقا لتلك الغاية، ستقدم اليابان مرة أخرى هذا العام إلى اللجنة الأولى مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي. ونأمل أن يحظى مشروع القرار بأوسع تأييد ممكن كوسيلة لتطلعنا الحقيقي إلى هدفنا المشترك.

وقد أعلن رئيس الوزراء الياباني كيشيدا فوميو، في اليوم الأول من المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، خطة عمل هيروشيما، التي تركز على الإجراءات الخمسة التالية: تقاسم الإقرار بأهمية استمرار سجل عدم استخدام الأسلحة النووية؛ وتعزيز الشفافية، بما في ذلك الكشف عن المعلومات المتعلقة بحالة إنتاج المواد الانشطارية؛ والحفاظ على الاتجاه التنازلي للمخزون النووي

أن يبرهن اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء تصميمنا الموحد على معالجة هذه المشكلة.

وترحب اليابان بالمناقشات الجارية بشأن التكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ولا سيما مناقشات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وتؤيد اليابان الفريق العامل المفتوح باب العضوية لتعزيز التفاهم المشترك بشأن السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي. وقد قررت اليابان الالتزام بعدم إجراء تجارب مدمرة ومباشرة للقذائف المضادة للسوائل.

وأخيراً، ترحب اليابان باعتماد التقرير المرحلي السنوي للفريق العامل مفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥. وستواصل اليابان الإسهام بنشاط في تعزيز فضاء إلكتروني حر وعادل وآمن.

السيد مارغريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على توليكم قيادة اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم دعم أرمينيا الكامل لجهودكم في توجيه أعمال اللجنة، مع مراعاة البيئة الأمنية الصعبة في منطقتنا كذلك.

تعيد أرمينيا تأكيد التزامها القوي بالتنفيذ الكامل والعالمي للالتزامات الدولية الملزمة قانوناً في مجالات عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن. ويظل التنفيذ التام والكامل والفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجياتها، وتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والنهوض بهدف تحقيق نزع السلاح العام والكامل.

وظلت أرمينيا ملتزمة، على مر السنين، بتنفيذ المعاهدة الملزمة قانوناً بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن. ومما يؤسف له أن سلامة نظام تحديد

والمساءلة من خلال تقديم التقارير في زيادة الثقة والاطمئنان بين جميع الدول الأعضاء. وتحت اليابان الصين أيضاً على مواصلة جهودها للوفاء بمسؤوليتها بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية في إطار معاهدة عدم الانتشار وطرفاً فاعلاً هاماً في المجتمع الدولي وعلى الدخول في حوارات ثنائية مع الولايات المتحدة بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وتشعر اليابان بقلق بالغ إزاء استمرار كوريا الشمالية في تطوير قدراتها النووية والصاروخية وتدين سلسلة عمليات الإطلاق الأخيرة، بما في ذلك عملية الإطلاق التي جرت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، والتي حلقت فوق الأراضي اليابانية لأول مرة منذ خمس سنوات، وإطلاق قذيفة أخرى في اليوم التالي. وتدعو اليابان جميع الدول الأعضاء إلى إعادة تأكيد التزامها القوي بهدف تحقيق التفكيك الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه لجميع أسلحة كوريا الشمالية وبرامجها النووية القائمة، فضلاً عن القذائف التسيارية بجميع فئات مداها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لتلك القرارات.

وتشدد اليابان على الأهمية الحيوية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونؤيد أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونقدم دعماً كاملاً لنجاح المؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية هذا العام.

وتشدد اليابان على الحاجة الملحة إلى إضفاء الطابع العالمي على أطر تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح وتنفيذها. وبسبب هذا الشعور بالإلحاح، تدعو اليابان - بوصفها رئيسة لجنة اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام المعنية بتعزيز التعاون والمساعدة - إلى تعاون دولي من أجل الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وستقدم اليابان مرة أخرى هذا العام، إلى جانب كولومبيا وجنوب أفريقيا، مشروع قرار إلى اللجنة الأولى بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وتأمل اليابان

القضاء لأسرى الحرب الأرمن عبر الشبكات الاجتماعية في أذربيجان. ولا يمكن إنكار الأدلة الموثقة جيدا التي تشير إلى السلوك الإجرامي للجيش الأذربيجاني. ومن الحتمي أكثر من أي وقت مضى إجراء تحقيق كامل في جميع أعمال الفظائع وتقديم مرتكبيها، بمن فيهم قيادة القوات المسلحة الأذربيجانية، إلى العدالة.

وقد لجأت القوات الأذربيجانية الغازية الأسبوع الماضي، في ٢٨ أيلول/سبتمبر، إلى استفزاز عسكري آخر باستخدام مدافع الهاون وأسلحة من العيار الثقيل، ما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود. وتواصل القوات الأذربيجانية تمركزها وتعزيزها للمواقع على طول الحدود وفي الأجزاء المحتلة من أرمينيا، مما يشكل خطر حدوث مزيد من التصعيد. وقد أظهرت السجلات الراسخة لعدم امتثال ذلك البلد المجاور للمعاهدات والنظم في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، والتدريبات العسكرية الواسعة النطاق غير المبلغ عنها والحشد العسكري غير المنضبط والرفض المستمر لتنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن في إطار الترتيبات الإقليمية على مر السنين، نية واضحة للتحريض على المزيد من العدوان العسكري في منطقتنا. ومما يؤسف له أن عدم وجود رد فعل كاف من الهياكل والإجراءات الدولية والإقليمية ذات الصلة ردا على عدم امتثال أذربيجان الواضح لالتزاماتها الملزمة قانونا سمح لهذه الأخيرة بمواصلة سياساتها العدوانية.

وقد وجهت أرمينيا انتباه مجلس الأمن إلى مسألة ما نفذته أذربيجان مؤخرا من هجمات وغزو وستواصل إثارة المسألة مع الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية حتى تتحمل مسؤوليتها عن صون السلم والأمن الدوليين وتدين بحزم الهجمات الإجرامية ضد سلامة أرمينيا الإقليمية وتدعو إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات من أراضيها. إننا مقتنعون بأن الهياكل الدولية ينبغي أن تكون حازمة في مواجهة الانتهاكات المنهجية والصارخة للالتزامات الدولية الملزمة قانونا. ويجب إدانة الممارسة الإجرامية المتمثلة في استخدام القوة للاستيلاء على الأراضي أو لحل النزاعات الدولية إدانة قاطعة ومعاقبة المنتهكين وفقا لذلك.

الأسلحة التقليدية قد تقوضت بشكل خطير بسبب الانتهاكات المنتظمة والمتعمدة والواسعة النطاق لأحكامه الأساسية من قبل بعض الأطراف. فسياسات استخدام القوة لتسوية النزاعات وإثارة الحروب والتطرف الذي تقوده الدولة وبناء الهوية على أساس الانقراض من آدمية أمم وجماعات عرقية بأكملها، ظلت تتزايد كاتجاهات خطيرة تضر بالسلم والأمن العالميين والإقليميين. ويجب أن تقف الأمم المتحدة متحدة في رفضها الحازم لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها انتهاكا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، في جميع الحالات.

ويمثل الحشد العسكري والمواقف العسكرية غير المنضبطة والمتواصلة علامات تحذير من خطر التصعيد، ولذلك ينبغي رصدها وتقييمها عن كثب من قبل المنظمات الدولية، بما في ذلك البعثات في الميدان. وتعزيز قدرات الأمم المتحدة على الرصد وتقصي الحقائق والإبلاغ أمر حاسم لتحديد مخاطر التصعيد الخطير ومنع الفظائع في الوقت المناسب.

إن الأعمال العدوانية التي تقوم بها أذربيجان ضد سيادة أرمينيا وسلامتها الإقليمية تمثل تهديدا وشيكا للسلم والأمن في منطقة جنوب القوقاز وما وراءها. فقد استهدف الهجوم العسكري الذي شنته أذربيجان مؤخرا، في ١٣ أيلول/سبتمبر، المنطقتين الشرقية والجنوبية الشرقية من أرمينيا، متسببا في مقتل أكثر من ٢٠٠ شخص، بمن فيهم السكان المدنيون. وقد سُردَ مؤقتا نحو ٨ ٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال والمسنين. وتعرضت المدن المكتظة بالسكان في عمق أراضي أرمينيا لنيران موجهة، في انتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف. وسبق تلك الهجمات أعمال عدوانية سابقة في أيار/مايو وتموز/يوليه وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، أُلقت أذربيجان القبض على عدد من أفراد الخدمة الأرمينية وعذبتهم وقتلتهم، ومن بينهم عدة نساء تعرضن لأبشع الأعمال الوحشية، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والقتل العنيف والتشويه. ويتم الاحتفال على نطاق واسع بمقاطع الفيديو المروعة لعمليات الإعدام الوحشية خارج نطاق

في معاهدة عدم الانتشار. ومع ذلك، ينبغي أن يشجعنا أن الدول الأطراف تمكنت من إيجاد أرضية مشتركة بشأن المسائل الخلافية وأظهرت التزاماً قوياً بالمعاهدة. إن الهدف الأسمى لمعاهدة عدم الانتشار هو تخفيض الترسانات النووية وإزالتها في نهاية المطاف. ويجب أن يكون نزع السلاح النووي متبادلاً ومتوازناً ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. وتواصل النرويج الاضطلاع بدور قيادي في مجال التحقق من نزع السلاح، بما في ذلك من خلال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، وترحب بالتقدم المحرز في ذلك الميدان.

وتواصل النرويج الدعوة إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة، وتدعو البلدان الثمانية المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى التصديق على المعاهدة دون تأخير. يشكل اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي معيار التحقق العالمي. وينبغي لنا أيضاً أن نتخذ الخطوات اللازمة لتنظيم تطوير منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

إن وجود فضاء سيبراني مفتوح وحر وآمن أمر ضروري للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وتأكيد انطباق القانون الدولي على الفضاء السيبراني هو حجر الزاوية في التقريرين التوافقيين لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. ولا يمكن تحقيق ذلك الإنجاز إلا من خلال قيام جميع الدول بالتنفيذ وامتثالها.

ولا تزال النرويج ملتزمة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء بغية الحفاظ عليه كبيئة سلمية وآمنة ومستقرة وأمنة ومستدامة ومفتوحة أمام الجميع. ونرحب بالنهج الشامل الذي يتبعه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات في الفضاء.

تشكل الاتفاقيات العالمية لحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ركائز أساسية لهيكلنا لعدم الانتشار. ومما يبعث على القلق أننا

السيد كفالهايم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): ظلت النرويج تدعو بنشاط إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي منذ عقود، ولا تزال ملتزمة بالعمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية.

إن التحديات الراهنة لنزع السلاح النووي عديدة. وقد تدهور الأمن العالمي بسرعة، على مدى الأشهر القليلة الماضية. فهجوم روسيا العسكري غير المبرر والقاسي على أوكرانيا واستمرار خطابها المتهور بشأن الأسلحة النووية يشكلان تهديداً مباشراً للأمن الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن روسيا وقعت، قبل أسابيع قليلة من الغزو، بياناً مشتركاً للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، يؤكد أنه لا يمكن كسب حرب نووية ويجب ألا تخاض مطلقاً.

إن تحديات الانتشار آخذة في الازدياد وتسبب قلقاً بالغاً. والتطوير المستمر من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرنامجها للأسلحة النووية وسياساتها المعلنة مؤخراً بشأن الاستخدام يزعزعان الاستقرار ويبعثان على القلق العميق. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برامجها النووية والصاروخية بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وعلى إعادة الالتزام بإجراء مفاوضات ذات مغزى لتحقيق تلك الغاية. وعلاوة على ذلك، يساور النرويج قلق بالغ إزاء مستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحث إيران على العودة إلى الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بالمجال النووي.

إن أي استخدام للأسلحة النووية ستكون له تداعيات عالمية. وستكون العواقب الإنسانية والبيئية كارثية. نعم، فمن مصلحة بقاء البشرية ذاتها ألا تستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى مطلقاً. ولا يمكن الانتصار في حرب نووية، بل يجب عدم خوضها على الإطلاق. وبالتالي، لا يمكننا أن نسمح بتخفيض عتبة الاستخدام النووي. ويجب علينا أن نثابر في جهودنا للحد من المخاطر وتمهيد الطريق لاتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة في المستقبل.

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الأساس لجهودنا في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية. ونأسف لأن روسيا عرقلت توافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف

وتود كمبوديا أن تعرب عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

وبينما يدخل العالم فترة من عدم اليقين والهشاشة بسبب التنافس الجيوسياسي بين القوى العظمى، يجب تعزيز التعاون الدولي والثقة المتبادلة. وبما أننا جميعاً مسؤولون عن صون السلام والأمن الدوليين تحت أي ظرف من الظروف، فإن كمبوديا تحت جميع أطراف النزاع في أي مكان في العالم على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، واستخدام الوسائل الدبلوماسية، والعودة إلى المفاوضات لتجنب استخدام جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل بشكل مطلق.

وفي جهود نزع السلاح النووي، يدل الفشل في اعتماد وثيقة ختامية خلال المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أنه ينبغي بذل جهود أكبر. وينبغي ألا يكون ذلك الفشل عائناً أمام بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ترحب كمبوديا بالاختتام الناجح للاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في حزيران/يونيه واعتماده للإعلان وخطة العمل بتوافق الآراء، مما سيعجل بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية على الصعيد العالمي. ومن المهم أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ لأنها ستساعد على الحد من سباق التسلح النووي وتخفيف خطر نشوب حرب نووية. لذلك يتحتم على البلدان الـ ٤٤ المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة أن توقعها وتصدق عليها.

وعلى الصعيد الإقليمي، تنضم كمبوديا إلى الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تنفيذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وخطة عملها الموسعة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧ لضمان سلامة منطقتنا وشعبنا والعيش دون خوف من جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ويشجع وفد بلدي الدول الحائزة للأسلحة النووية على دعم جهودنا بالتوقيع على بروتوكول

شهدنا الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية. وفي الآونة الأخيرة، حاول الاتحاد الروسي إنشاء رواية كاذبة لإنتاج الأسلحة البيولوجية في أوكرانيا. إن ادعاءات لا أساس لها كهذه تقوض التعاون المتعدد الأطراف. ولا يمكننا أن نسمح بتآكل تلك الركائز بفعل الانتهاكات الصارخة أو أن نسمح للاتفاقيات بأن تصبح ساحات للاتهامات الباطلة. لذلك يجب أن نتأكد من أن تُستخدم المؤتمرات الاستعراضية المقبلة لتعزيز تلك الاتفاقيات وإعادة الالتزام بنواياها النهائية - لضمان عدم استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية تحت أي ظرف من الظروف ووجوب عدم استخدامها. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب لمن يطورون الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ويستخدمونها. وتؤكد النرويج من جديد دعمها للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ونؤيد بقوة إضفاء الطابع العالمي على مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية التي تُسهم في الشفافية وبناء الثقة بشأن تطوير التكنولوجيا التسيارية. تضع معاهدة تجارة الأسلحة معياراً عالمياً للمسؤولية في تجارة الأسلحة الدولية. ونواصل الترويج للمدونة ودعم الجهود الرامية إلى ضمان التنفيذ الفعال للمعاهدة من جانب جميع الموقعين عليها. لقد حققت اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية نجاحاً هائلاً، ومع ذلك فإننا نشهد زيادة مفرزة في استخدام تلك الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة المرتجلة. ويجب أن نضاعف جهودنا في تنفيذ تلك الاتفاقيات المنقذة للحياة وإضفاء الطابع العالمي عليها.

وستواصل النرويج جهودها لتعزيز المساواة بين الجنسين وتنويع المشاركة في عمليات نزع السلاح، ودعم المبادرات الرامية إلى إشراك جيل الشباب في ذلك العمل.

السيدة فات (كمبوديا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. كما أهني أعضاء المكتب الآخرين وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين طوال فترة ولايتكم.

لكم كل النجاح. كما لا يفوتني أن أشكر سلفكم على... كما لا يفوتني أن أشكر سلفكم على إدارته للدورة السابقة للجنة، مؤكداً على استعداد وفد بلدي للتعاون معكم ومع بقية الوفود للوصول للغايات والأهداف النبيلة المرجوة.

وأود أن نضم صوتنا إلى ما جاء في بيان ممثل جمهورية العراق بالنيابة عن المجموعة العربية؛ وبيان ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز؛ وكذلك بيان ممثل دولة نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية (انظر A/C.1/77/PV.2).

في البداية، وإذ نحن نبدأ أعمال لجنتنا هذه، فإننا نكون قد حملنا على عاتقنا مسؤولية تاريخية عظيمة أمام شعوبنا وأمننا التي آمنت والتزمت بميثاق هذه المنظمة كي تحظى الإنسانية بالأمن والاستقرار والتنمية والرفاهية على هذا الكوكب الصغير، وعلى أن نعمل جادين ومخلصين على وضع التدابير وتكثيف الجهود للوصول إلى الهدف النبيل وهو إزالة كل الأسلحة التي تهدد أمن وسلامة ومستقبل الشعوب، وأن نبتعد عن المناكفات السياسية التي تمنعنا من الوصول إلى توافقات لإزالة أسلحة الدمار الشامل، والتي من بينها الأسلحة النووية. وفي هذا السياق وبالرغم من أهمية الصمود والفعالية التي أثبتتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إزاء احتواء انتشار هذه الأسلحة، إلا أن عدم التطبيق الكامل والشفافية لبنودها ما زال يشكل قلقاً عميقاً، علاوة على بعض الخلافات القائمة حول أهدافها وغاياتها الأساسية، حيث أصبح هذا الأمر واضحاً وجلياً من خلال فشل المؤتمر العاشر لاستعراض الاتفاقية في اعتماد وثيقة نهائية له والذي عقد في نيويورك خلال شهر آب/أغسطس ٢٠٢٢.

إن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تلتزم بعد بالاتفاق النووي بل واصلت برامج تحديث أسلحتها، الأمر الذي سيقود العالم إلى سباق تسلح جديد ومن ثم إلى توتر في العلاقات الدولية، وهو ما ينعكس سلباً على حالة السلم والأمن الدوليين بما يشكله من تهديد مباشر لهما، ويضرب بعرض الحائط كل تلك الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في مجالات نزع السلاح والحد

المعاهدة. وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، تؤيد كمبوديا تأييداً تاماً دعوة الأمين العام إلى نزع أسلحة الدمار الشامل ووضع خطة جديدة للسلام. وعلى الصعيد الوطني، أظهرت كمبوديا التزامها القوي، من خلال المادة ٥٤ من الدستور، بسن مجموعة من القوانين التي تحظر الأنشطة المتصلة بأسلحة الدمار الشامل وتعزيز المؤسسات الوطنية لضمان التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات والتدابير ذات الصلة.

إن التعاون الوثيق فيما بين البلدان ضروري لمكافحة تهريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأنه يهدد بشكل خطير السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الداخل. وفي هذا الصدد، ترحب كمبوديا بنجاح انعقاد الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليه، والذي اعتمد نتائجه بتوافق الآراء.

وتظل كمبوديا تقدر تقديراً عالياً قيمة اتفاقية أوتاوا. وبما أن الملايين من الألغام المضادة للأفراد والقنابل العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحرب قد دُمّرت، تود كمبوديا أن تشكر المجتمع الدولي على إسهامه ودعمه المستمر. وفي ذلك الميدان، يسرنا أن نُبلغ اللجنة بأن مشروع سامديتش تيكو للإجراءات المتعلقة بالألغام قد أنشئ في ٣ تموز/يوليه. يهدف المشروع إلى تسريع جهود إزالة الألغام لبلوغ هدف كمبوديا المتمثل في أن تصبح دولة خالية من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على أن السلام والأمن والتنمية المستدامة أمور ذات أهمية أساسية للجميع. لذلك تدعو كمبوديا الدول إلى إبداء الإرادة السياسية والالتزام بنزع أسلحة الدمار الشامل حتى يتمكن الجيل المقبل لدينا من العيش في عالم يسوده السلام والأمان والرخاء.

السيد بن زيتون (ليبيا): بداية أود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابكم لقيادة أعمال هذه اللجنة متمنياً

والخروقات المتواصلة لتعثر الوصول إلى الحلول السلمية. وبات واضحاً أن تلك الدول مستمرة في انتهاكاتها، مستفيدة من عدم وجود عقوبات رادعة من المنظمة الدولية والمجتمع الدولي.

ويؤكد بلدي على الدور البارز لاتفاقيات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في تحقيق السلم والأمن الدوليين، حيث تُعتبر هذه خطوة على الطريق الصحيح كما هو معمول به في مناطق أخرى من العالم. وفي هذا الصدد، ترحّب بلدي بالجهود المبذولة على المستوى الإقليمي لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونجدد ترحيبنا بانعقاد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والذي عقدته الأمم المتحدة برئاسة المملكة الأردنية الشقيقة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ بموجب مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، ونجاحها في اتخاذ عدد من القرارات الموضوعية والإجرائية الهامة على النحو الذي يعكسه تقرير الأمين العام في هذا الخصوص (A/75/63). كما تشيد بلدي بالدورة الثانية التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ برئاسة دولة الكويت الشقيقة. وندعو من هذا المنبر كافة الأطراف المعنية بأن تغتتم هذه الفرصة للمشاركة في الدورة الثالثة للمؤتمر المزمع انعقادها برئاسة الجمهورية اللبنانية الشقيقة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل ٢٠٢٢، معربين عن تطلعنا لإنجاح هذا المؤتمر والخروج بنتائج إيجابية تُسهم في دعم مسار إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من خلال التفاوض والحوار المباشر بين الأطراف للوصول إلى صك قانوني ملزم يضع أساساً متيناً لتحقيق وتعزيز السلام والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

إن ليبيا، وهي إحدى دول حوض البحر المتوسط، ستظل حريصة على التعاون والتنسيق والتشاور مع دول الحوض بما يعزز الأمن والسلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والرخاء لشعوب كل المنطقة، ونشر ثقافة السلام.

في معظم النزاعات الدائرة في الوقت الراهن تجري أعمال القتال أساساً باستخدام الأسلحة الصغيرة. فهي تستخدم على نطاق واسع

من إنتاج وانتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وما يمكن أن يجره ذلك من مخاطر قد يصعب السيطرة عليها، الأمر الذي دفع كثيراً من الدول، وبلدي ليبيا من بينها، وكذلك المنظمات غير الحكومية المعنية بهذا الجانب للتفاوض بشأن صك دولي لحظر السلاح النووي، وقد تكللت هذه الجهود باعتماد معاهدة حظر للأسلحة النووية، وهو أول صك متعدد الأطراف وملزم قانوناً. وهنا نجدد الدعوة للدول الحائزة لتلك الأسلحة لتبرهن على تضامنها وبنية صادقة مع كل الجهود لتخليص العالم من تلك الأسلحة الفتاكة، وتسارع إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة تحقيقاً لعالمية المعاهدة ومساهمة تاريخية في تحقيق الأمن الجماعي.

وفي هذا الصدد، تؤكد ليبيا على أن منع الانتشار هو مسؤولية جميع الأطراف في المعاهدة، سواء كانت دول نووية أو غير نووية، بصفته عاملاً أساسياً مساعداً للوصول إلى الهدف الأسمى وهو القضاء التام على السلاح النووي. إن التخلص النهائي من الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد والأكيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي انتظار ذلك اليوم، تشدد ليبيا على أهمية الاعتراف بالمبادرات الرامية إلى التخلي الطوعي عن الأسلحة النووية وعن برامجها. وفي هذا الصدد، نذكر بتخلي ليبيا عن برنامج سلاحها النووي في عام ٢٠٠٣ ونأمل أن تقتدي دول أخرى بما قامت به ليبيا في هذا الشأن.

ما زال عالمنا اليوم يشهد المزيد من النزاعات المسلحة وما نتج عنها من خسائر بشرية ومادية فادحة، وتشريد وتهجير ملايين البشر، وحالة من عدم الاستقرار وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والفقر في ظاهرة قد تكون غير مسبوقة، وكنتيجة غير مباشرة للتدخلات الأجنبية السلبية في بعض الأحيان، تلك المدفوعة بمصالح ضيقة وأجندات خفية على حساب أمن واستقرار ورخاء الشعوب. وقد أدت هذه التدخلات غير المسؤولة إلى إطالة بعض الأزمات، وعرقلة المساعي الخاصة لإيجاد الحلول السلمية.

إن بلدي ليبيا اليوم هو نتاج مباشر لتلك التدخلات التي عُدّت المشهد في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن، حيث أدت الانتهاكات

الانتشار ولنظام دولي تحكمه سيادة القانون لا حكم القوة. وعلى الرغم من النتائج المخيبة للآمال، أكدت الغالبية العظمى من الدول الأطراف من جديد صلاحية وسلامة معاهدة عدم الانتشار كأساس للسعي العالمي إلى نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولا تزال كندا ثابتة في التزامها بإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية من خلال التنفيذ الكامل للمعاهدة.

إن كندا تدعو روسيا والولايات المتحدة إلى وضع متابعة لمعاهدة ستارت الجديدة. ونحثّ على اعتماد المزيد من تدابير الحد من المخاطر، فضلاً عن إحراز تقدم في التحقق من نزع السلاح النووي. وما زلنا ندعو إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والشروع في مفاوضات طال انتظارها بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ إجراءات حاسمة للتعجيل بنزع السلاح. وفي ذلك السياق، نشعر بقلق خاص إزاء ترسانة الصين النووية غير الشفافة والسريعة التوسع.

وتدين كندا برامج كوريا الشمالية النووية والصاروخية الجارية. وكان إطلاق قذيفة تسيارية متوسطة المدى في ٤ تشرين الأول/أكتوبر فوق أراضي اليابان استنزافاً خطيراً عرض المدنيين اليابانيين للخطر، وأثار التوترات في المنطقة دون داع، وانتهك قرارات مجلس الأمن المتعددة.

وتؤيد كندا الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تشجيع إيران على استعادة التزاماتها النووية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة واحترام التزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكون يقظاً في التمسك بالمعايير الدولية التي تعزز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأن يعترف باتفاق الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكول الإضافي، بوصفه معيار التحقق من الضمانات، وأن يواصل النهوض بالسلامة والأمن النوويين.

وكندا ملتزمة بدعم المعيار العالمي ضد حيازة واستخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية. ونقف بحزم ضد حملات التضليل التي يشنها الاتحاد الروسي والتي تستهدف اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية

في النزاعات بين الدول وتعتبر الأسلحة المفضلة في الحروب الأهلية وأعمال الإرهاب والجريمة المنظمة وحرب العصابات. ومن هذا المنطلق، تؤكد ليبيا على الأهمية البالغة لتفعيل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الظاهرة الخطيرة المتمثلة في تزايد تدفقات تلك الأسلحة إلى الإرهابيين والجماعات المسلحة.

وسنقوم بتحميل النص الكامل لهذا البيان على البوابة الإلكترونية للبيانات eStatements.

السيدة نوربتون (كندا) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

تعتقد هذه الدورة للجنة الأولى بينما لا نزال نشعر بآثار الجائحة ونكابد تحديات حرجة أخرى، مثل تغير المناخ والحرب العدوانية المستمرة التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا. لقد أظهرت لنا الجائحة مدى تعقيد عالمنا وترابطه وضعفه. وأظهرت لنا الجائحة أيضاً أن التعاون الدولي يمكن أن يتصدى للتحديات العالمية، كما يتضح من تسريع تطوير اللقاحات والقدرة التصنيعية العالمية للاستجابة لمرض فيروس كورونا. يمكننا جميعاً أن نستفيد من تلك الدروس لتعزيز عالم أكثر أمناً وسلامة.

ومن المؤسف للغاية أنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى العرقلة الروسية. تواصل روسيا شن حرب عدوانية ضد أوكرانيا، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وعدم احترام للضمانات الأمنية التي قدمتها لأوكرانيا في مذكرة بودابست. وهددت روسيا بتهور باستخدام الأسلحة النووية، وهي عضو في مجلس الأمن ودولة حائزة للأسلحة النووية، واستولت بالقوة على المرافق النووية السلمية في دولة غير حائزة للأسلحة النووية. يشكل سلوك روسيا تهديداً خطيراً لمعاهدة عدم

المشاركة بنشاط في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ لمواصلة تطوير الإطار. ونرحب باعتماد الفريق لتقرير سنوي عن الأنشطة بتوافق الآراء في تموز/يوليه، ونأمل أن يواصل الفريق تقديم توجيهات ملموسة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التشاور الوثيق مع الجهات المعنية يدعم عمل الفريق العامل المفتوح العضوية.

وتؤيد كندا أيضاً مشروع القرار المتعلق ببرنامج عمل الأمم المتحدة للنهوض بالسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي. وننتقل إلى العمل مع جميع الدول في تطوير هذه الآلية الجديدة التي ينبغي أن تركز على التنفيذ الواقعي والعملية المنحى للإطار وإيجاد مجال دائم لبناء الثقة بين الدول. ونعتقد أنه يمكن وضع برنامج العمل بالتوازي مع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي بطريقة منسقة وغير متداخلة.

وتناصر كندا بلا كلل المشاركة المتساوية والفعالة والهادفة للمرأة وغيرها من الأصوات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، مثل الشباب والشعوب الأصلية، في جميع مراحل عمليات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، سواء كان ذلك في وضع السياسات، أو التفاوض بشأن القرارات، أو كتابة المعاهدات، أو تنفيذ الالتزامات والواجبات على أرض الواقع، أو الإبلاغ عن التقدم المحرز. وتؤدي زيادة تنوع الفكر والتمثيل إلى نتائج أفضل وفي نهاية المطاف إلى عالم أكثر أمناً وسلامة.

وإذ نبدأ عملنا، تسلط كندا الضوء على الالتزام العام الذي قطعت عليه بعثتنا الدائمة في نيويورك على نفسها بالمساواة بين الجنسين. ونشدد على التزامنا المستمر بضمان الاضطلاع بعملنا بطريقة شاملة ومحترمة في الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، ونعلم أن بوسعنا أن نعمل على دعم اللجنة.

أخيراً، تلتزم كندا بمواصلة مشاركتها مع المجتمع المدني الذي لديه منظور هام بشأن هذه المسائل. وما فتئت العديد من منظمات

الأسلحة الكيميائية. إن ادعاءات روسيا باستفزاز من جانب أوكرانيا بأسلحة من هذا القبيل، فضلاً عن مزاعم بعدم المهنية والتحيز من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية السورية، لا أساس لها في الواقع. لقد كانت روسيا، وليس أوكرانيا، هي التي استخدمت سلاحاً من نوع نوفيتشوك في سالزبورج عام ٢٠١٨ ومرة أخرى في محاولة اغتيال أليكسي نافالني.

وإذ أنقل إلى الفضاء الخارجي، فإن كندا تشجع استخدام جميع الدول السلمي والمستدام للفضاء الخارجي. لكن البنية التحتية الفضائية عرضة للتهديدات في الفضاء ومن على الأرض على حد سواء. وكنا أول بلد ينضم إلى التزام الولايات المتحدة بعدم إجراء تجارب مدمرة للقذائف المباشرة الصعود المضادة للسواحل. وهذا معيار ناشئ للسلوك المسؤول في الفضاء، ونرحب بالعدد المتزايد من الدول التي تعهدت بالتزامات مماثلة. ونأمل أن يتسنى في المستقبل تدوين هذا الاتفاق في صك ملزم قانوناً. وتشارك كندا بنشاط في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وهذه طريقة عملية للحد من سوء الفهم أو سوء التفسير أو سوء التقدير بين الدول.

(تكلمت بالفرنسية)

وتشجع كندا، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة تجارة الأسلحة، جميع الدول على الانضمام إلى المعاهدة. إن لتحويل وجهة الأسلحة التقليدية عواقب مدمرة على الأمن الدولي وحقوق الإنسان. وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد اللتين تحتفلان هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشائهما. تقتل تلك الأسلحة المتفجرة وتجرح المدنيين بطريقة عشوائية وغير متناسبة. ويجب على الدول الأعضاء أن تكفل امتثال جميع الأسلحة للقانون الدولي الإنساني.

وتؤيد كندا بقوة إطار السلوك المسؤول للدول في الفضاء السببراني، الذي يشمل المعايير الطوعية الـ ١١ المتفق عليها، وانطباق القانون الدولي، وتدابير بناء الثقة السببرانية. وسنواصل

زخماً هاماً للتقدم والمتابعة. وترحب السويد بالدعم القوي من الدول الأطراف لمقترحات مبادرة ستوكهولم لنزع السلاح النووي. وعلى الرغم من النتيجة غير المرضية للمؤتمر، تظل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في نزع السلاح النووي، ولا يزال هيكل عدم الانتشار والواجبات والالتزامات سارية، بما في ذلك الالتزامات والتعهدات المنبثقة عن المؤتمرات الاستعراضية السابقة.

إن السلام والأمن الدوليين مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول. إلا أن انعدام الشفافية من جانب بعض الدول واستمرار تآكل الثقة جعلاً من الصعب بشكل متزايد تحقيق التقدم الذي تمس الحاجة إليه بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن اللبّات بالغة الأهمية في هذا الصدد بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتحت السويد جميع الدول على ضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وتدعو إلى إجراء مفاوضات فورية وإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى.

وتتمثل لبنة مهمة أخرى في التحقق من نزع السلاح النووي. وتشارك السويد بنشاط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي والشراكة الرباعية للتحقق النووي وتشجع بقوة المزيد من الدول على المشاركة في ذلك العمل.

ويساور السويد قلق عميق إزاء برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء بالتزاماتها الدولية والشروع في نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وفقاً لقرارات مجلس الأمن، وعلى إعادة الالتزام بإجراء مفاوضات هادفة. ولا تزال السويد ملتزمة بالمشاركة في مساعي التوصل إلى حل سلمي للحالة في شبه الجزيرة الكورية، وسنواصل بذل جهودنا لتعزيز الحوار.

لقد تطورت الحالة في إيران لتشكّل تحدياً خطيراً لنظام الضمانات والنظام العالمي لعدم الانتشار. وندعو إيران إلى قبول مجموعة العناصر التي اقترحتها الاتحاد الأوروبي مؤخراً حتى يمكن في نهاية المطاف استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة.

المجتمع المدني هنا في نيويورك تبحث منذ سنوات، إن لم يكن منذ عقود، عن التقدم والحلول والإجابات في مجال نزع السلاح والسلام والأمن. ونعرب عن تقديرنا للمجتمع المدني ونشكره على إسهاماته القيمة ونتطلع إلى مواصلة العمل معه.

السيدة إنستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد السويد البيانين اللذين أدلى بهما نيابة عن الاتحاد الأوروبي ومن جانب ممثل الدائمك نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2). وسأدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

أتقدم بتهاني وفد بلدي لكم، سيدي، على انتخابكم. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

في ٢٤ شباط/فبراير، تدهورت البيئة الأمنية الدولية تدهوراً كبيراً. وتكرر السويد إدانتها بأشد العبارات للعدوان غير المشروع الذي يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا. ونعيد تأكيد دعمنا الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. إن تهديدات روسيا باستخدام الأسلحة النووية غير مقبولة على الإطلاق وتشكّل انتهاكات صارخة للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. فروسيا - وليس غيرها - هي من يلوح بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية وخفض العتبة النووية. وندين بأشد العبارات الممكنة الاستفتاءات الصورية في مناطق أوكرانيا التي تحتلها روسيا حالياً وجزئياً. ولن تعترف السويد أبداً بنتائجها المزورة. إن الاستفتاءات الصورية ليست لها أي صلاحية أو تأثير قانوني، ولن نعترف بالضم الروسي غير القانوني للأراضي الأوكرانية. إن لوهانسك ودونيتسك وخيرسون وزابوريجيا، مثل شبه جزيرة القرم، هي أجزاء من دولة أوكرانيا ذات السيادة داخل حدود البلد المعترف بها دولياً. وتقع على عاتق جميع الدول المسؤولية القانونية عن عدم الاعتراف بعمليات الضم غير القانونية تلك.

وتأسف السويد أسفاً بالغا لأن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لم يتمكن من اعتماد وثيقة ختامية بسبب عرقلة روسيا لتوافق الآراء. وفي حين أن مشروع الوثيقة ليس مثالياً بأي حال من الأحوال، فإنه كان سيعطي

للأخطار التي تهدد الأمن العيني والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية للعنف المسلح من الأمور المهمة للغاية.

إن الفضاء الخارجي مشاع عالمي ينبغي استخدامه لفائدة الجميع. ونشدد على أن القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على الأنشطة التي تُنفذ في الفضاء الخارجي. ولا تزال السويد ملتزمة التزاماً قوياً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو أمر ضروري لضمان الاستخدام الطويل الأجل لبيئة الفضاء للأغراض السلمية. ونؤيد العمل الجاري في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية من خلال وضع معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. ويشكل الاتفاق على معايير طوعية سبيلاً للمضي قدماً، ولكن من دون استبعاد إمكانية اتخاذ تدابير ملزمة قانوناً في المستقبل.

يواجه المجتمع الدولي تحديات كثيرة ومعقدة. والسويد مقتنعة بأن تعددية الأطراف هي أفضل سبيل للتصدي لها، مع حماية وتعزيز الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار في الوقت نفسه.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، وأن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابكم. ونؤكد دعمنا وتعاوننا الكاملين.

وتؤيد مصر البيانات التي أدلى بها باسم مجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

إن التوترات المتصاعدة على الساحة الدولية في الوقت الحاضر تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى إزالة الأسلحة النووية بصورة كاملة ولا رجعة فيها وقابلة للتحقق. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أن فشل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة للمرة الثانية يشكل مزيداً

وتشدد السويد على الدور الذي لا غنى عنه للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتبرز أهمية نظام ضماناتها. وتشكل اتفاقات الضمانات الشاملة، إضافة إلى البروتوكولات وفقاً للبروتوكول النموذجي الإضافي لعام ١٩٩٧، المعيار الحالي للتحقق من الضمانات وينبغي تطبيقها عالمياً.

إن الإطار الدولي لمكافحة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لا غنى عنه لأمننا الجماعي. وأي استخدام للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية هو انتهاك للقانون الدولي، ويجب محاسبة الضالعين في ذلك. وتدين السويد محاولة اغتيال أليكسي نافالني في عام ٢٠٢٠ وتكرر دعوتها للسلطات الروسية إلى التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان إجراء تحقيق دولي محايد وتقديم المسؤولين إلى العدالة.

وتبدأ فعاليات المؤتمر الاستعراضي التاسع لأطراف اتفاقية الأسلحة البيولوجية في الشهر المقبل. وهذه فرصة حاسمة الأهمية لضمان أن نتمكن من تعزيز الدور المركزي للاتفاقية في منع إساءة استخدام البيولوجيا لأغراض عدائية. ونرفض بشدة الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة الموجهة من روسيا، والتي تزعم أن أوكرانيا تمتلك برنامجاً للأسلحة البيولوجية. وتقوض تلك الادعاءات الاتفاقية والتعاون الدولي المشروع لمكافحة الأمراض المعدية على حد سواء.

من الضروري اتباع نهج كلي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نحافظ على الصكوك الرئيسية لتحديد الأسلحة التقليدية وأن نعزز تنفيذها. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للتوقيع على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ونحث جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً فيها على الانضمام إلى تلك المعاهدة بالغة الأهمية.

والتدفقات غير المشروعة للأسلحة والذخائر وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استخدامها، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كلها أمور تستحق اهتمامنا المستمر. ولا يزال تنفيذ الصكوك الرئيسية، مثل معاهدة تجارة الأسلحة، ودعم البرامج التي تتصدى

أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، والذي اعتمد إعلانا سياسيا، وبمقدار الدورة الثانية برئاسة دولة الكويت، التي اعتمدت النظام الداخلي وتقريراً ختامياً وأنشأت لجنة عاملة غير رسمية للمشاورات فيما بين الدورات.

فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فقد قدمت مصر وسري لانكا مشروع قرارهما السنوي الذي يشدد على ضرورة اتخاذ تدابير عملية وعلى إجراء حوار ومفاوضات بشأن هذا الموضوع الذي يزداد أهمية، مع تكرار ضرورة التقيد بجميع الالتزامات المتفق عليها سابقاً في ذلك المجال الاستراتيجي، والتأكيد على ذلك.

وفيما يتعلق بالأمن السيبراني وجوانب الأمن الدولي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نرحب بالاختتام الناجح للدورة السنوية الأولى للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، المنشأ عملاً بالقرار ٧٥/٢٤٠، واعتماد تقريره السنوي الأول (A/77/275). وعلاوة على ذلك، نرحب باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك إنشاء برنامج زمالات للأمم المتحدة يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

في الختام، نأمل أن تبدي اللجنة التضامن اللازم لمعالجة المسائل المهمة المدرجة في جدول أعمالها بفعالية وتحقيق التطلعات المشتركة إلى السلام والأمن والتنمية المستدامة في وقت تتزايد فيه التوترات على الساحة الدولية.

السيد بيلديغوفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى وأن أؤكد لكم تعاون وفد لاتفيا الكامل.

وتؤيد لاتفيا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً (انظر A/C.1/77/PV.2)، وأود أن أدلي ببضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

من الضغوط على قدرة المعاهدة على التصدي للتحديات التي تواجهها فيما يتعلق بتنفيذ المادة السادسة وإضفاء الطابع العالمي عليها، مع الأخذ في الاعتبار الدور المتزايد للأسلحة النووية في العقيدة العسكرية والاتجاه المتزايد نحو تطويرها.

وقد أعربت مصر مراراً عن قلقها البالغ إزاء تداعيات هذه التوترات الدولية، المتمثلة في عودة سباق التسلح لا في مجال أسلحة الدمار الشامل فحسب، ولكن أيضاً في مجالي الفضاء الخارجي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيات الناشئة. ويظل غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول يعرقل إحراز أي تقدم ملموس في تحقيق الأهداف المتفق عليها والوفاء بالالتزامات المشتركة. وليس من الممكن أن يظل الاعتماد المستمر للدول الحائزة للأسلحة النووية على الردع النووي أو مقاومتها المستمرة لبدء مفاوضات بشأن صكوك ملزمة قانوناً، تنظم عدداً من التكنولوجيات الاستراتيجية والناشئة وتحد من تهديداتها للسلام والأمن الدوليين، معياراً مقبولاً، لا من الناحية الأخلاقية ولا من الناحية السياسية.

ولا تزال معالجة عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط من أكثر الأولويات إلحاحاً. وفي هذا الصدد، معروض على اللجنة الأولى مشروع القرار السنوي الذي تقدمه مصر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ومشروع القرار الذي تقدمه المجموعة العربية بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط. ومرة أخرى، حافظنا على نص مشروع القرارين المهمين هذين دون أي تعديلات جوهرية. ونعول على استمرار دعم جميع الدول الأعضاء لمشروع القرارين وما زلنا نأمل في استعادة توافق الآراء بشأن مشروع القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. فذلك الهدف ضرورة عالمية مشتركة ومن شأن تكلمنا بصوت موحد بشأن هذه المسألة أن يبعث برسالة قوية مفادها أنها لا تزال ذات أهمية حاسمة لنا جميعاً.

وفي هذا السياق، ترحب مصر ترحيباً حاراً بنجاح انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من

السلاح. ونأسف لنقض روسيا للحل التوفيقي الذي تم التوصل إليه بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة، وهي الدولة الوحيدة التي اعترضت على توافق الآراء. ويجب أن يرفض المجتمع الدولي المعلومات المضللة المستهدفة التي نشرتها روسيا، والتي تتهم أوكرانيا زورا باستخدام المواد الكيميائية أو البيولوجية والاستعداد لاستخدامها في أوكرانيا، وتبديدها على النحو الواجب. ونتوقع أن يتم خلال مؤتمرات الاستعراض المقبلة تجديد الالتزام بشكل قوي باتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويجب أن يواصل المجتمع العالمي جهوده لمنع تحول العديد من تحديات الانتشار المستمرة إلى أزمات نووية. وتشدد لاتقيا على الدور الأساسي والمستقل للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من امتثال إيران لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات. ويجب السماح للوكالة بأن تضطلع بالرصد من دون قيود. ونحث إيران على التوصل إلى اتفاق والعودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة والبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة.

ويشكل برنامج الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن قدراتها في مجال القذائف، انتهاكا غير مقبول للقانون الدولي. وندين بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيرية فوق اليابان في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. فالسلوك غير المسؤول لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يهدد السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة الأوسع نطاقا على حد سواء. ويتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تشرع فورا في نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثمة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، والمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أمران ضروريان منذ أمد طويل. فدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أداة أساسية للنهوض بنزع السلاح النووي. وبالتالي، نحث الدول المتبقية على الانضمام إلى توافق الآراء الساحق المناهض للتجارب النووية.

ننضم إلى المجتمع الدولي في إدانة حرب العدوان الروسية الوحشية غير المبررة ضد دولة أوكرانيا ذات السيادة. تشكل جريمة العدوان تلك انتهاكا صارخا للقانون الدولي وتقوض بشدة الأمن والاستقرار العالميين. لقد اختارت روسيا طريق العنف والازدراء التام لالتزاماتها الدولية وأظهرت استخفافا صريحا بقرارات الجمعية العامة بشأن عدوانها على أوكرانيا. وأظهرت روسيا مؤخرا عزمها على مواصلة التصعيد. وتأسف لاتقيا لإعلان روسيا ضمها غير المشروع للأراضي المحتلة في أوكرانيا. وهذا انتهاك صارخ للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية، وميثاق باريس، والضمانات المتفق عليها في مذكورة بودابست. كما ندين بيلاروس لدعمها المستمر للغزو الروسي. وتؤكد لاتقيا من جديد دعمها الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

إن لاتقيا على اقتناع بأن القواعد والمعايير الفعالة تستند إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح على نحو يمكن التحقق منه، وهما شرطان أساسيان لضمان الأمن العالمي. ولا يمكن إلقاء اللوم على الالتزامات والصكوك القائمة في خلق الطريق المسدود فيما يتعلق بالأمن العالمي. بل إن العرقلة التي تقوم بها بعض الجهات الفاعلة هي السبب الرئيسي.

لقد أخفقت روسيا في الوفاء بالتزاماتها بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن ودولة حائزة للأسلحة النووية. وندين سلوك روسيا غير المسؤول في تهديد السلامة والأمن النوويين في أوكرانيا، ولا سيما من خلال استمرار احتلال محطة زابوريجيا للطاقة النووية. وعلاوة على ذلك، نعرب عن قلقنا إزاء اعتزام روسيا نقل منظومات القذائف التيسيرية ذات القدرة النووية إلى بيلاروس وجعل الطائرات المقاتلة البيلاروسية قادرة على حمل أسلحة نووية. إن الهدف الأسمى المتمثل في ضمان أن تتمكن الأجيال المقبلة من الازدهار في عالم خال من الأسلحة النووية قد واجه تحديا خطيرا من خلال الخطاب الخطير والمقلق. وندعو روسيا إلى الانسحاب من محطة زابوريجيا للطاقة النووية ودعم إنشاء منطقة لحماية السلامة والأمن النوويين في المرفق. ومن المهم الاعتراف بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال الركيزة الأساسية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع

وتشدد لاتفيا على أهمية وجود فضاء إلكتروني مفتوح وحر ومستقر وآمن تحترم فيه الحريات الأساسية والقانون الدولي ويتم تعزيزها بشكل كامل. وإن زيادة الأنشطة الإلكترونية الخبيثة أمر مثير للقلق ويتطلب إجراءات إضافية. ونعرب عن تأييدنا لمشروع القرار المقبل لوضع برنامج عمل للنهوض بالسلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني بالتكامل مع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئكم أحر التهاني، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم مشاركة كوت ديفوار البناءة في مداورات هذه الدورة. كما أود أن أشكر سلفكم، السفير عمر هلال، سفير المغرب، على قيادته المثالية للجنة في دورتها السادسة والسبعين، على الرغم من الصعوبات الناجمة عن القيود المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/77/PV.2). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

مرة أخرى، يبدأ عملنا هذا العام في ظل ظروف استثنائية، تتسم بزيادة التوترات الدولية، وظهور نزاعات جديدة، وزيادة التهديد باستخدام الأسلحة النووية. ولذلك، فإن مهمة اللجنة هذا العام شاقة ومسؤوليتها أكبر، خاصة في ضوء فشل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي يشكل الركيزة الأساسية في هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ولذلك، يتحتم علينا أن نسهم بقدر أكبر من أي وقت مضى في تهدئة التوترات الحالية والتخلص من شبح المواجهة النووية.

وفي هذا الصدد، تدعو كوت ديفوار، التي يتجسد التزامها غير المشروط بمبدأ إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في انضمامها إلى جميع الصكوك الدولية التي تسهم فيه، إلى تنفيذها تنفيذا كاملا. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية بصفة خاصة على الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. كما ندعوها وجميع الذين لم ينضموا بعد إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى القيام بذلك وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا.

وتؤيد لاتفيا الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية الناشئة عن التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وبالمثل، ستواصل لاتفيا الدعوة إلى النهوض بالسلوك المسؤول في الفضاء. وتشدد لاتفيا على أهمية دعم وتعزيز صكوك تحديد الأسلحة التقليدية، فضلا عن النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات. ونواصل المشاركة بنشاط في إطار معاهدة تجارة الأسلحة، ومجموعة موردي المواد النووية، واتفاق فاسنار. وبغية تيسير التبادل المركز للآراء بشأن التحديات والفرص في مجال الرقابة على الصادرات خلال المؤتمر الأخير لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نظمت لاتفيا حدثا جانبيا مواضيعيا بشأن الرقابة على الصادرات في أفريقيا في سياق الالتزامات بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). كما تدعو لاتفيا إلى التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

واضطلعت لاتفيا بدور نائب رئيس الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه، وبالتالي أسهمت في تحقيق نتائج ناجحة للاجتماع.

وأخيرا وليس آخرا، لا يزال دعمنا للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ثابتا، لا سيما في سياق منع العنف الجنساني والقضاء عليه، فضلا عن تعزيز قدرة المرأة على الصمود في مناطق النزاع. كما أن

وأود أن أشير أيضا إلى برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والتنظيم الناجح للاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين. ويجب إيلاء الأولوية للتنفيذ الفعال لاستنتاجات ذلك الاجتماع، ولا سيما تفعيل برنامج الزمالات التدريبية المتخصصة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذي يرمي إلى تعزيز القدرات التقنية للبلدان النامية. وبالمثل، فإن إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة حاليا في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها أمر جدير بالترحيب. ويجب أيضا تشجيع إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة وتطبيقها بشكل ملموس من أجل تحسين مراقبة عمليات نقل الأسلحة التقليدية وكفالة الأمن الإقليمي والدولي.

إن التحديات الأمنية المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية مصدر قلق آخر لكوت ديفوار، التي تتخذ العديد من الإجراءات لضمان أمن وموثوقية فضاءها السيبراني الوطني. وكان اعتماد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني ٢٠٢١-٢٠٢٥ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، التي نطمح ن خلالها لجعل بلدا أحد البلدان الأفريقية الرائدة في مجال الأمن الرقمي، جزءا من هذا الإطار. وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم كوت ديفوار التزاما راسخا على الصعيدين الإقليمي والدولي بالجهود الجماعية من أجل إيجاد فضاء سيبراني عالمي آمن ومستقر وسلمي. ويتجلى ذلك في مشاركتنا في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها وتصميمنا على تعزيز وتنفيذ معايير السلوك المسؤول المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا أيضا هو السبب وراء تأييد بلدي لمشروع القرار بشأن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، بوصفه مشاركا في تقديمه. ومما لا شك فيه أن أحد أسباب الارتياح في هذا العام فيما يتعلق بنزع السلاح هو عقد الدورة السنوية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم

وبالمثل، لا بد من التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال تصديق الدول الثماني المدرجة في المرفق ٢ عليها، وتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية بحماس أكبر، فهي تسهم في بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

وأحد الدروس الرئيسية المستفادة من جائحة كوفيد-١٩ هو الحاجة إلى زيادة الوعي بالتهديد الخطير الذي يشكله الاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة البيولوجية والكيميائية على البشرية وضرورة العمل على منع انتشارها. وبالنسبة لبلدي، ينطبق مبدأ القضاء التام أيضا على هاتين الفئتين من أسلحة الدمار الشامل. ولذلك، من المهم وضع حد لاستخدامها ومنع ظهورها مجددا والسيطرة عليه من خلال تحسين تنفيذ الصكوك الملزمة قانونا التي تحظر إنتاج وحيازة تلك الأسلحة. ويجب اتخاذ المزيد من الخطوات لزيادة فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ واتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٢، فضلا عن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يرمي إلى منع حيازة الجهات من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل.

لا تزال الأسلحة والذخائر التقليدية تشكل تهديدا فوريا ويوميا للكثير من السكان في جميع أنحاء العالم. فهي تؤجج النزاعات والإرهاب والجريمة عبر الوطنية والعنف المسلح في المناطق الحضرية في عدة مناطق من العالم. وفي أفريقيا، فإن التكلفة البشرية لاستخدامها والمعاناة التي تسببها لا يمكن حصرها. كما أنها تمثل التحدي الرئيسي لاستقرار القارة الأفريقية وتنميتها. ومطلوب من المجتمع الدولي تنظيم استخدامها والحد منه. وفي ذلك الصدد، يرحب بلدي بالإجراءات الشجاعة التي اتخذت في السنوات الأخيرة ويدعو إلى تعزيزها لضمان مزيد من الكفاءة. وتشمل هذه الإجراءات، على الصعيد الأفريقي، مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا، التي تهدف إلى إنهاء النزاعات وتهيئة الظروف المواتية لنمو وتنمية وتكامل القارة. وكجزء من تلك المبادرة، شاركت كوت ديفوار في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ في مشروع "شهر العفو الأفريقي"، سعيا إلى الحد من حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها. ونرحب باستمرار ذلك المشروع في بلدان أفريقية أخرى.

للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فضلا عن ذلك، لم تبدأ إيران في اللجوء تدريجيا إلى سبيل الانتصاف الوحيد متاح لها، ألا وهو الامتناع عن أداء الالتزامات المتبادلة كقاعدة عامة للقانون وعلى النحو المنصوص عليه صراحة في الفقرتين ٢٦ و ٣٦ من الخطة، إلا بعد أكثر من عام من الصبر الاستراتيجي في مواصلة التنفيذ الكامل لالتزاماتها.

وقد أتاحت المحادثات الأخيرة بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة في فيينا فرصة فريدة للأطراف المشاركة في الخطة، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، للإشارة إلى عزمها الصريح على استئناف التنفيذ الكامل لالتزاماتها من خلال رفع جميع الجزاءات بطريقة فعالة ويمكن التحقق منها. ولا يزال يتعين ملاحظة ما إذا كانت الحكومة الحالية للولايات المتحدة مستعدة للتخلي عن سياسة ممارسة أقصى درجات الضغط واستخدامها للتدابير القسرية الانفرادية واحترام القانون الدولي، ولتنفيذ التزاماتها برفع الجزاءات بطريقة كاملة وفعالة ويمكن التحقق منها، مع اتخاذ جميع القرارات اللازمة أيضا. ويتعين على الولايات المتحدة معالجة الشواغل الناشئة عن ممارساتها الخاطئة السابقة، ولا سيما ما إذا كان يمكن الاعتماد على تنفيذها لالتزاماتها مستقبلا. وانخرطت إيران، من جانبها، بشكل جدي في مفاوضات مع المشاركين في الخطة لمعالجة المسائل الناجمة عن انسحاب الولايات المتحدة. ولاحظنا أن الوفود المذكورة لم تعترف بمسؤولية الولايات المتحدة في ذلك الصدد.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها دولة طرفا مسؤولة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ملتزمة بتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته. وفي ضوء ذلك، لا تدخر إيران جهدا لتمكين الوكالة من القيام بأنشطة التحقق التي تضطلع بها على أساس اتفاق الضمانات الشاملة في البلد. وقد مكن تعاون إيران الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوكالة من الاستمرار في الحفاظ على معارفها من خلال نظام تحقق قوي فريد من نوعه في نظم التحقق التابعة للوكالة.

المتحدة، مما يضع حدا لتوقف دام ثلاث سنوات بسبب الخلافات العميقة بين بعض الأعضاء. ونرحب بالاستنتاجات الهامة لمداولات تلك الدورة بشأن مسألتتي نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، فضلا عن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والآن، يجب أن ننفذها. ويأمل وفد بلدي أيضا أن تسود نفس الدينامية في مؤتمر نزع السلاح، مما يعزز مواصلة المفاوضات الموضوعية بشأن المسائل ذات الأولوية للاستقرار العالمي.

في الختام، تؤكد كوت ديفوار من جديد تمسكها الشديد ببناء عالم يسوده السلام، خال من جميع التهديدات للاستقرار الإقليمي والدولي. ويجب أن تسهم لجنتنا إسهاما حاسما في بناء هذا العالم في سياق عملها لهذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في ممارسة حق الرد.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على خمس دقائق للبيان الأول وثلاث دقائق للبيان الثاني.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حق وفد بلدي في الرد على البيانين غير المقبولين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2) وممثل فرنسا (انظر A/C.1/77/PV.3)، فضلا عن بعض البيانات الأخرى، فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة وبرنامج إيران النووي السلمي.

يجب تذكير تلك الوفود بأن الولايات المتحدة، وليس إيران، هي التي انسحبت من جانب واحد وبشكل غير قانوني من خطة العمل الشاملة المشتركة، وأعادت فرض الجزاءات وشنت حملة لممارسة أقصى درجات الضغط على إيران. وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي، وليس إيران، هو الذي تخلى عن التزاماته بموجب خطة العمل وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). والواقع أن إيران تنفذ التزاماتها تنفيذا كاملا، وهو ما تم التأكيد عليه في ١٥ تقريرا متتاليا

وفي العديد من الوثائق الأخرى. وينص الإعلان المذكور أعلاه، الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع، على ما يلي:

”على كل دولة واجب الامتناع عن كل عمل قسري يكون

فيه حرمان للشعوب [...] من حقها في تقرير مصيرها بنفسها وفي الحرية والاستقلال“ (القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥)، المرفق، الفقرة ١)

ووفقاً للإعلان، تتمتع الشعوب المذكورة أعلاه بالحق في اتخاذ إجراءات ضد أعمال العنف وتلقي الدعم من المجتمع الدولي في القيام بذلك. إن مبدأ السلامة الإقليمية للدول المكرس في ميثاق الأمم المتحدة ليس له أولوية مطلقة على الحق في تقرير المصير. وينص إعلان عام ١٩٧٠ على التزام باحترام السلامة الإقليمية للدول،

”بمقتضى مبدأ تساوي حقوق الشعوب وحقها في تقرير مصيرها [...] والتي لها بالتالي حكومة تمثل شعب الإقليم كله.“ (المرجع نفسه).

لذلك، يرتبط تطبيق مبدأ واحد بتطبيق الآخر.

ليست هناك حاجة لإثبات أن نظام كييف لم يستوف بأي حال من الأحوال المعايير المحددة. فقد انتهك بشكل صارخ وواسع النطاق شروط الأمم المتحدة المذكورة آنفاً لسنوات عديدة. وأثبت منذ فترة طويلة أنه دَخيل ومعاد لسكان أوكرانيا الذين لا يستطيعون تصور حياتهم دون الانتماء إلى الحضارة الروسية. هؤلاء هم نفس السكان الذين طالب الرئيس زيلينسكي قبل عام بخروجهم وذهابهم إلى روسيا. من الواضح جداً أن هذا النظام لم يمثل ملايين المواطنين الذين شنت ضدهم حرب والذين تم إبعادهم من أوكرانيا.

اضطرت روسيا إلى مساعدة سكان دونباس الذين طالت معاناتهم والوقوف للدفاع عن سكان مقاطعتي زابوريجيا وخيرسون. وتابع مراقبون دوليون، من بينهم مراقبون من إيطاليا وألمانيا وفنزويلا ولاتفيا وبلدان أخرى وبلغ مجموعهم أكثر من ١٣٠ شخصاً، مضي عملية الاستفتاء واعترفوا بشرعية نتائجها.

ترى جمهورية إيران الإسلامية أن ادعاء وفد أوكرانيا بشأن تسليم طائرات مسيرة إلى روسيا لاستخدامها في حرب أوكرانيا لا أساس له من الصحة ولا تؤكد ذلك.

من ناحية أخرى، أود أن أؤكد أن فرنسا تقوم بدور لا مبرر له في أزمة الانتشار في الشرق الأوسط من خلال مساعدة النظام الإسرائيلي، منذ عام ١٩٥٧، في الحصول على أسلحة نووية.

وقد سمعنا أيضاً في هذه اللجنة بعض الاتهامات التي لا أساس لها وغير المبررة بشأن موقف إيران في المنطقة. وأود أن أشدد على أن نهجنا الثابت هو ألا نبدد الوقت الثمين لهذه الهيئة ونعطي لهذه الأكاذيب أهمية بالرد عليها.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نتكلم ممارسة لحق الرد لرفض جميع البيانات والاتهامات المعادية لروسيا التي وجهت إلينا. فهي لا أساس لها من الصحة وليس لها صلة بالواقع.

ونود أن نقدم تفسيراً للوفود التي تكلمت عن الأحداث التي وقعت في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر في جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين وفي مقاطعتي خيرسون وزابوريجيا، أي الاستفتاءات بشأن الانضمام إلى الاتحاد الروسي. وعلى الرغم من استقرازية نظام كييف، الذي أصدر أوامر إجرامية بشن ضربات مدفعية مكثفة على الأماكن المزدحمة بالسكان والأعيان المدنية، لم يشعر الناس بالخوف من التوجه إلى صناديق الاقتراع والتعبير عن إرادتهم. إن نتائج الاستفتاء غنية عن البيان. وقد مارس سكان مقاطعات دونباس وخيرسون وزابوريجيا حقهم المشروع في تقرير المصير واتخذوا خياراً واعياً لصالح روسيا. وأُتيحت لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم بصورة مستقلة وحرّة، على نحو ما أكدّه العديد من المراقبين، بمن فيهم المراقبون الدوليون. وهذه الخطوة تتسق تماماً مع مبدأي المساواة وتقرير المصير للشعوب المكرسين في ميثاق الأمم المتحدة، وفي إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول لعام ١٩٧٠ وفقاً لميثاق الأمم المتحدة،

بشكل متناسب. إننا نراقب التطورات، التي تشكل فيها الولايات المتحدة تهديدا خطيرا للاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والمناطق المجاورة لها بإرسالها مرة أخرى فرقة عمل حاملة الطائرات إلى مياه شبه الجزيرة الكورية.

وإزاء تلك الخلفية، من السخف أن تغض نيوزيلندا الطرف عن الشراكة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا المعروفة باسم "أوكوس"، التي تحدث أمام عينيها وتقوض النظام العالمي لعدم الانتشار. ومن الأفضل للدول الغربية أن تستثمر الوقت والطاقة في تفكيك المشاركة النووية والمهمة النووية المشتركة لمنظمة حلف شمال الأطلسي بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها بدلا من توجيه أصابع الاتهام إلى الآخرين. إن عقلية الحرب الباردة والمعايير المزدوجة لن تؤدي إلا إلى المواجهة والتوترات.

ويهدف ادعاء اليابان المبتذل ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تبرير محاولتها أن تصبح دولة عسكرية بتضخيم ما يسمى بالتهديدات الخارجية ومنعنا من تعزيز قدرتنا على الدفاع عن النفس. وفي الأيام الأخيرة، ما فتئت اليابان تدق جرس الإنذار بصوت أعلى، مبنية عن غير قصد مدى يأسها المكشوف لتبرير ضرورة تحركاتها وإلحاحها ومشروعيتها، بما في ذلك زيادة نفقات الدفاع، واكتساب قدرات الهجوم المضاد وغيرها، بغية تحقيق طموحها الجامح في الغزو.

إن تحركات اليابان لتتقيح دستور السلام وامتلاك قدرات الضربة الوقائية هي العامل الرئيسي والتهديد الخطير الذي يقوض السلام والاستقرار الإقليميين ويزيد من تفاقم الحالة. ليس لدى اليابان أي مبرر أو مؤهل لتجد خطأ في التدابير التي اتخذناها دفاعا عن النفس بالنظر إلى تاريخها. لقد احتلت كوريا بالقوة واندفعت في سعارٍ محموم لمحو الأمة الكورية في الماضي. ولا تزال التدريبات العسكرية المتعددة الأطراف التي تشارك فيها اليابان قبالة شبه الجزيرة الكورية مدرجة في قائمة المراقبة الخاصة بنا. وبينما تطالب اليابان بعالم خال من الأسلحة النووية، فإنها لا تزال تعارض التخلي عن الاستخدام الوقائي

وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى قبول الواقع الجديد الذي لا مفر منه، الذي تمليه الحياة نفسها والقائم على التعبير الحر عن إرادة الشعوب. ولسوف تظهر الحقيقة، بغض النظر عما إذا كان الغرب يريد ذلك أم لا. وكل محاولات إنكار الواقع الجديد ستذهب إلى غياهب النسيان، لكن إرادة الشعب ستبقى.

السيد كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):

إن وفد بلدي مضطر لممارسة حقه في الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثلو بعض البلدان الغربية واليابان ضد بلدي.

يرفض وفد بلدي أيضا رفضا قاطعا تلك البيانات الاستفزازية بوصفها تعديت شائنة على الحق المشروع لدولة ذات سيادة في الدفاع عن النفس، وتدخل غير مقبول في شؤونها الداخلية. وكما ذكر بوضوح، فإن تدابيرنا لتعزيز قدرتنا العسكرية على الدفاع عن النفس هي ممارسة معقولة ومشروعة لحق الدفاع عن النفس ولحماية حقوقنا ومصالحنا في مواجهة التهديدات العسكرية المتزايدة والابتزاز النووي من جانب الولايات المتحدة. وبناء على ذلك، لا يحق لأحد الاعتراض عليها.

وفي هذا العام وحده، نشرت الولايات المتحدة بتهور العديد من الأصول الاستراتيجية والمعدات العسكرية المتطورة، مثل طائرات من طراز B-52H و B-2A و F35A، في شبه الجزيرة الكورية وحولها. وفي آب/أغسطس الماضي، أجرت أكبر مناورات عسكرية مشتركة، "أولتشي" درع الحرية، مع كوريا الجنوبية من خلال حشد عشرات الآلاف من القوات الأمريكية والجيش الكوري الجنوبي لأول مرة منذ عام ٢٠١٧. والأسوأ من ذلك أنها في أواخر أيلول/سبتمبر أجرت أيضا مناورة حربية حول شبه الجزيرة الكورية للمرة الأولى منذ خمس سنوات، بما في ذلك بمشاركة القوة الضاربة لحاملة الطائرات التي تعمل بالطاقة النووية يو إس إس رونالد ريغان والغواصات النووية.

ليس من المنطقي أن نقف مكتوفي الأيدي في مواجهة العداء الشديد من جانب الولايات المتحدة. ومع تصاعد السياسة العدائية والابتزاز النووي من جانب الولايات المتحدة، لا بد من أن تنمو قوتنا

أوكرانيا في شباط/فبراير ٢٠٢٢ تكون قد انتهكت قواعد ومبادئ جميع الوثائق الدولية الأساسية عمليا، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف ووثيقة هلسنكي الختامية وقبل كل شيء، ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أشير إلى القرار دإط - ١١/١، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة المعقودة في ٢ آذار/مارس بأغلبية ساحقة بلغت ١٤١ دولة عضوا والذي تشجب فيه الجمعية بأشد العبارات عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا بوصفه انتهاكا للفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق.

إن القانون الدولي يحمي سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ويؤكد صراحة حقنا الأصيل في الدفاع عن النفس المكرس على وجه الخصوص في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وتتمثل أهم ركيزة للسلم والأمن الدوليين في السلامة الإقليمية للدول. ولا يجوز لأي بلد تغيير الحدود المعترف بها دوليا بالقوة. لقد خرقت روسيا بشدة ذلك المبدأ وسدت آفاق استعادة السلم والأمن الدوليين. ولذلك يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة إزاء ذلك. وستقاتل أوكرانيا ضد المحتلين إلى أن يُهزم جميع الجنود الروس الذين دخلوا أوكرانيا لقتل شعبها. إن الأمر الوحيد الذي يمكن أن يفعله بوتين لإنقاذ حياة جنوده أن يأمر بانسحابهم الفوري. وإن تحرير الأراضي الأوكرانية الذي يجري على قدم وساق في منطقتي خاركييف وخيرسون لخير دليل على فعالية جهودنا.

وإذ نتكلم الآن لا تزال المدن الأوكرانية مستهدفة بالضربات الصاروخية الروسية. ففي وقت سابق اليوم أصيبت مدينة زابوريجيا الأوكرانية بسبعة صواريخ على الأقل. وبقتلها للأوكرانيين، بمن فيهم النساء والأطفال، تواصل روسيا ارتكابها لجرائم حرب. لقد تحدثت روسيا عن النازية والنازيين أيضا، لذا قد يكون قتل الأطفال الأبرياء في أوكرانيا ما يسميه القتل الروس "اجتثاث النازية" على الأرجح.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حق وفد بلدي في الرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

للأسلحة النووية، متمسكة بالمظلة النووية للولايات المتحدة، وتسعى إلى إلحاق الضرر بالنظام الإيكولوجي للمحيطات عن طريق تصريف المياه الملوثة نوويا. ولا نتوقع أفضل من ذلك من هذا البلد. وإن كان تقديم الاعتذار متأخرا، يجب على اليابان أن تفكر بصراحة في تقديم اعتذار صادق عن ماضيها الذي ألحقت فيه معاناة تفوق الحصر بشعوب كوريا وبقية المنطقة الآسيوية.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدنا أن يمارس حقه في الرد على البيان الذي أدلى به الوفد الروسي.

أود أن أذكر المجتمع الدولي بأن الاتحاد الروسي قد نظم في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر عرضا دعائيا أسماه "استفتاءات" في الأراضي المحتلة مؤقتا في خيرسون وزابوريجيا ولوهانسك ودونيتسك في أوكرانيا. ويشكل إجبار السكان في تلك الأراضي على ملء البيانات تحت تهديد السلاح جريمة أخرى ارتكبتها روسيا في سياق عدوانها على أوكرانيا. إن هذه الإجراءات تنتهك بشدة تشريعات أوكرانيا وقواعد القانون الدولي والتزامات روسيا الدولية. إن ذلك العرض لا صلة له بالتعبير عن الإرادة ولن تترتب عنه أي آثار على النظام الإقليمي الإداري لأوكرانيا أو حدودها المعترف بها دوليا.

ولا تزال مناطق لوهانسك ودونيتسك وزابوريجيا وخيرسون شأنها شأن القرم الأوكرانية أراضي ذات سيادة أوكرانية. ولأوكرانيا كل الحق في استعادة سلامتها الإقليمية بالوسائل العسكرية والدبلوماسية وستواصل تحرير الأراضي المحتلة مؤقتا. ولن توافق أوكرانيا قط على أي إنذارات نهائية روسية. إن محاولات موسكو لإنشاء خطوط فصل جديدة وإضعاف الدعم الدولي لأوكرانيا محكوم عليها بالفشل. إن روسيا - بتنظيمها استفتاءات صورية في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا - تبين عمدا أن جميع الإشارات إلى استعدادها المزعوم للمفاوضات لا تهدف إلا إلى توفير غطاء لعدوانها المسلح ومحاولاتها اليائسة للاحتفاظ بالأراضي المحتلة مؤقتا.

وعلى الرغم من ذلك تتحدث روسيا عن القانون الدولي. ولأكن واضحا - فيشن روسيا عدوانها على أوكرانيا في عام ٢٠١٤ وغزو

السيد كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز كسبا للوقت.

مدفوعة بهوس عاداتها المتأصلة في تجاهل مصالحها الخاصة بمهاجمة الآخرين أطلقت اليابان تهديدات يتمثل هدفها الوحيد في تحقيق أطماعها في تكرار غزوها فيما وراء البحار.

وأود أن أقدم بعض التوضيحات فيما يتصل بالتعليق الذي أدلى به ممثل اليابان عن طبيعة موقفها الدفاعي.

فعلى سبيل المثال، راجعت اليابان في عام ٢٠١٥ المبادئ التوجيهية للتعاون الدفاعي بينها والولايات المتحدة لتوفير إطار قانوني لتوسيع أطماعها العدوانية إلى شبه الجزيرة الكورية. وإلى جانب ذلك، طالبت علنا بالتدخل التلقائي لقوات الدفاع عن النفس في حالات الطوارئ. كما تخطط لمراجعة استراتيجيتها الدفاعية وإضفاء الطابع المؤسسي على قدرتها على توجيه ضربات وقائية باعتبارها سياسة وطنية.

تحقيقا لتلك الغاية، زادت اليابان نفقاتها الدفاعية بقدر كبير علاوة على استحداث المعدات العسكرية الهجومية. والأسوأ من ذلك أنها تواصل إطلاق دوافع زائفة لتبرير استعداداتها لتكرار الغزو بإثارة مشاعر عدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبوعي ملتبس في عقول شعبها. وسنواصل مراقبة تحركات اليابان وتطلعها لأن تصبح دولة عسكرية والتي يجب على اليابان أن تفكر في عواقبها الوخيمة بما يلزم من جدية.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أجد لزاما علي أن أمارس حقنا في الرد على الملاحظات التي أبدتها المتكلم السابق.

أولا وقبل كل شيء، تفخر اليابان جدا بمستوى شفافيتها فيما يتعلق بسياساتها وميزانياتها الوطنيتين. لقد أعلننا بوضوح أن سياستها الدفاعية مخصصة حصرا للأغراض الدفاعية وأن موقف سياستها الدفاعية، فضلا عن هيكلنا الدفاعي، موجه بوضوح نحو هذه الأغراض فقط. علاوة على ذلك، لم نطلق قط أي قذيفة فوق أراضي بلد آخر.

يشكل تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية والقذائف انتهاكا واضحا لسلسلة من قرارات مجلس الأمن التي تحثها على التخلي عن جميع برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية. ويحدونا أمل كبير في أن تؤدي الجهود الدبلوماسية المبذولة إلى شروع كوريا الشمالية في تفكيك جميع أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية أيا كان مداها تفكيكا كاملا وقابلا للتحقق منه ولا رجعة فيه، بوصفه هدفا مشتركا ننشأه جميعا بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد ذكر في بيانه أيضا سياسة الدفاع اليابانية. لقد التزمت اليابان، بموجب دستورها، بالمبادئ الأساسية لانتهاج سياسة ذات طابع دفاعي حصريا، وعدم التحول إلى قوة عسكرية قد تشكل تهديدا لأي بلد آخر، فضلا عن مراعاة مبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة. وبموجب تلك المبادئ لن تغير اليابان أبدا هذا المسار الذي اتخذته بوصفها دولة محبة للسلام. وتظل قدرتنا الدفاعية معنية حصرا بالدفاع عن اليابان. وسنواصل أيضا كفالة شفافية نفقاتنا الدفاعية والتقييد بالرقابة المدنية الصارمة على الجيش.

وفيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن سلوك اليابان في الماضي، نود أن نشدد على أن اليابان تأخذ في الاعتبار وقائع التاريخ بروح من التواضع، وأنها تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان باستمرار، علاوة على إسهامها في صون السلام وتحقيق الرخاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بل للمجتمع الدولي على مدى الـ ٧٠ عاما الماضية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

كما أشير إلى مسألة معالجة المياه بواسطة النظام المتقدم لمعالجة السوائل. ولن تُصرف المياه المعالجة في البحر إلا عندما تمتثل شركة طوكيو للطاقة الكهربائية - باعتبارها الشركة المنفذة - إلا عندما تمتثل للمعايير التنظيمية بناء على توصيات اللجنة الدولية للوقاية من الإشعاع. وسوف تُصرف تلك المياه أيضا وفقا للممارسة الدولية.

السيد غوبل (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حق وفد بلدي في الرد على بيان ممثل الاتحاد الروسي.

كما قال زميلي الإيطالي، أود أن أشدد على أنه لم يكن هناك مراقب معترف به رسمياً لما يسمى بالاستفتاءات في أوكرانيا. وأود أيضاً أن أكرر أن ألمانيا، إلى جانب شركائها، لا تدين الحرب العدوانية الوحشية ضد أوكرانيا وانتهاك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها فحسب، بل تدين أيضاً ما يسمى بالاستفتاءات. وأود أن أكرر أن القانون الدولي واضح في أن ما يسمى بالاستفتاءات لاغية وباطلة. وكما قال الأمين العام غوتيريش في ٢٩ أيلول/سبتمبر:

”تقع على عاتق الاتحاد الروسي بصفته أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن احترام ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي فإن أي قرار بالمضي قدماً في ضم مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابورجيا في أوكرانيا لن يعتد به قانونياً وتجدر إدانته، ولا ينسجم مع الإطار القانوني الدولي“.

لذلك فإن خرق ميثاق الأمم المتحدة من جانب عضو دائم في مجلس الأمن يشكل سابقة خطيرة. ولا يمكن لأي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتعم بالآمان داخل حدودها إذا لم نتكلم بصوت عال وواضح الآن.

السيد فيليبسونس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حق الرد لأشارك زميلي الإيطالي والألماني في دحض البيانين اللذين أدلى بهما ممثل روسيا الذي ذكر بلدي أيضاً. وأود أن أعتمد هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى أننا نشجب إعلان روسيا ضمها غير المشروع للأراضي المحتلة في أوكرانيا. ونظل متمسكين بموقفنا الذي يؤكد أن ذلك انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي كما لاحظ الأمين العام أيضاً. ونود أن نوضح موقفنا مرة أخرى بأن أي استفتاءات صورية تجرى تحت فوهة البندقية لاغية وباطلة.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

وأود أيضاً أن أذكر بأهمية الامتثال للقانون الدولي، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونأمل أن تحل تلك المشاكل بواسطة الجهود الدبلوماسية.

السيد بنشيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): سمعت ممثل الاتحاد الروسي يذكر أنه كان هناك مراقبون إيطاليون حضروا ما يسمى بالاستفتاءات في مناطق أوكرانيا التي تحتلها القوات المسلحة الروسية. وأود أن أذكر بأن هناك إجراءات لإنشاء بعثات مراقبة شرعية ومعترف بها، وهذا ما لا ينطبق هنا بالتأكيد. لذلك فإننا نعتبر تلك الاستفتاءات غير مشروعة ولا نعطي أي مصداقية للإشارة إلى وجود أي فرد إيطالي في ذلك السياق.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا مضطرون إلى أخذ الكلمة لممارسة حقنا الثاني في الرد على الاتهامات التي وجهها إلينا وفد أوكرانيا. إنهم يغالون في النفاق وعدم وجود أساس لمزاعمهم. وسنرد أيضاً على البيان الذي أدلى به ممثل وفد إيطاليا.

وأود أن أقدم توضيحاً كاملاً فيما يتعلق بالاستفتاءات التي أجريت في امتثال تام لجميع المعايير الدولية. فقد جرت تحت مراقبة دولية صارمة من قبل مواطني دول أخرى، خاصة - كما قلت من قبل - إيطاليا وألمانيا وفنزويلا ولاتفيا وعدد من البلدان الأخرى، وزاد عدد المراقبين الذين سجلوا كيف عبّر سكان أربع مناطق عن إرادتهم على ١٣٠ مراقباً. والآن، تحرم هذه البيانات التي أدلت بها عدة وفود في قاعة الجمعية العامة السكان في تلك المناطق من فرصة التعبير عن إرادتهم السيادية وممارسة حقهم في تقرير المصير. وتلك الحقوق مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وذلك أمر مؤسف ولكنه الواقع حقاً. وكما قلت من قبل، فإن الدول التي تختار تجاهل إرادة أولئك المواطنين وعرقلة مسار التاريخ ومنع أولئك السكان من التعبير عن إرادتهم لن يُكتب لها النجاح. فهناك أربع مناطق أصبحت جزءاً من الاتحاد الروسي، وتلك حقيقة لا يمكن إنكارها وستُسجل في التاريخ على هذا النحو.